آليات مقترحة لتحقيق التنمية المستدامة في مصر من خلال تطبيق اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية

سويلم أبو سريع صالح عفيفي [1] – تامر عبدالمنعم راضي [2] – مجدي علام [3]
1) كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس 2) كلية التجارة، جامعة عين شمس 3) مستشار مرفق البيئة العالمي GEF

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى الدول الأفريقية عامةً ولجمهورية مصر العربية خاصةً من خلال الأبعاد الثلاثة للتنمية (البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي). من خلال أربعة أهداف رئيسية، الهدف الأول: تحديد مفهوم التكامل الاقتصادي ودوافعه موضحاً الركائز الأساسية اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي في قارة أفريقيا وجمهورية مصر العربية، الهدف الثاني بيان مراحل تأسيس وآليات إنشاء منطقة التجارة الحرة الإفريقية موضحاً الدور المحوري للاتفاقية في تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في أفريقيا ومصر بصفة أساسية، الهدف الثالث بيان أهم التحديات التي تواجه تفعيل منطقة التجارة الحرة الإفريقية، الهدف الرابع التحقق من تأثير الاتفاقية على التنمية الاقتصادية المستدامة للدول الإفريقية وحجم التبادل التجاري بينها وبين جمهورية مصر العربية. تتضمن عينة الدراسة عدد 40 دولة أفريقية من أقاليم جنوب الصحراء، وهي عينة ممثلة حيث تتضمن 80% تقريباً من مجتمع الدراسة، وتم تحديد العينة في ضوء توافر البيانات اللازمة (أسامة عبدالتواب.(2020)، واعتمد الباحثون على كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للحصول على البيانات الخاصة بكل دولة، بالإضافة للاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في للحصول على بيانات التجارة البينية بين مصر ودول عينة الدراسة، وفيما يخص الفترة الزمنية، أعتمد الباحث على الفترة من 2016 وحتى 2022 وذلك في ضوء أحدث بيانات منشورة عن المؤسسات المذكورة. وفي ضوء المشكلة البحثية قام الباحثون بالاعتماد على نماذج الانحدار للبيانات الجدولية Panel Data Regression Models حيث تتميز هذه النماذج بقدرتها على الجمع بين السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية مما يتوافق مع طبيعة عينة الدراسة، لاختبار الفروض. وتوصل الباحثون إلى النتائج عدم وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاتفاقية التجارة الحرة الأفريقية على التنمية الاقتصادية للدول الأفريقية ولا يوجد تأثير معنوي على صافي التبادل التجاري بينها وبين جمهورية مصر العربية. بينما يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للاتفاقية على كل من التنمية الاجتماعية والبيئية للدول الأفريقية أيضا على حجم التبادل التجاري بينها وبين جمهورية مصر العربية. وأخيراً توصي الدراسة بضرورة توفير مناخ ملائم حتى تتمكن الدول الأفريقية من تعظيم الفوائد الاقتصادية والتنموية لإنشاء منطقة التجارة الحرة الأفريقية، إنشاء هيكل تنظيمي لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية يعبر عن وجهة نظر القطاع الخاص (مجلس الأعمال التجارية الأفريقية)، اتباع خطه مصرية للإنتاج وفقا لاحتياجات الدول الأفريقية من السلع والمنتجات المصرية التي يمكنها أن تمد بها هذه الدول وتكون قادرة على المنافسة مع نظيرتها الأجنبية وان تنتجها خصيصاً للتصدير إلى دول قارة أفريقيا.، توفير المناخ الاستثماري الملائم لتكوين شراكة حقيقية بين الدول الأفريقية، وبينها وبين الدول الأخرى، عبر توزيع الأنشطة الاقتصادية على كافة المناطق وتحسين البنى التحتية وصيانتها وتطويرها. وتشجيع التعاون بين الدول الأفريقية لتوفير مصادر التمويل لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في مصر.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي الإقليمي، اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية، التنمية المستدامة.

مقدمة

باتت الحيادية كوجه للتنافس في ظل الديناميكية التكنولوجية السائدة وجهاً تقليدياً للتواجد في الساحة العالمية، بل إن الانغلاق الاقتصادي في ظل مزايا التواجد في ساحة التبادل التجاري الدولي يعتبر تضييع وإهدار للفرص العديدة التي بإمكانها اختصار إدراج سلم الازدهار الاقتصادي، وعليه تعتبر التكتلات الاقتصادية القارية ومنها اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية وجهاً لاندماج القوى الاقتصادية وتعزيز التنافسية في الأسواق العالمية للاستفادة من مزايا السوق الكبير واقتصاديات الحجم، والتي تسمح بإعادة الدورات الاستثمارية وتحسين نوعيتها وجودتها بالالتفات للجانب الاجتماعي والبيئي وخلق ميزة تفوق تنافسي من هذا المنظور.

حيث دخلت منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (Africain Continental Free Trade Area2020) المعروفة باختصار (AFCFTA) حيز التنفيذ في 30 مايو 2019، بعد مصادقة 22 دولة أفريقية عند إطلاقها في كيغالي (رواندا)، ثم توالت بعد ذلك باقي الدول الأفريقية في المصادقة على الاتفاقية. وقد تضمنت اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية 31 مادة، و9 ملاحق شملت أهدافاً عامة، وخاصة ومبادئ، بالإضافة إلى مجالات التجارة في السلع والخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة (بقاش وليد، عطاوة محمد2021) وتهدف الاتفاقية إلى تحسين القدرة التنافسية لاقتصادات الدول الأفريقية، فضلاً عن جذب الفرص الاستثمارية داخل القارة الأفريقية، وكذلك إزالة الحواجز والمعوقات الجمركية وغير الجمركية، وخلق سوق أفريقية موحدة للسلع والخدمات (محمد زكريا 2020) ومن المتوقع أن تستفيد الصادرات الصناعية الأفريقية أكثر من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتعد خطوة مهمة نحو اقتصاد أكثر توازنا واستدامة لتنويع التجارة الأفريقية وتشجيع الابتعاد عن السلع الاستخراجية، مثل النفط والمعادن، التي شكلت معظم صادرات أفريقيا،

وتعتبر اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية في منظورها العام أكثر بكثير من مجرد اتفاقية تجارية ، حيث ينظر إليها على أنها أداه مكتملة الأركان لتنمية أفريقيا واستدامة تلك التنمية مع مرور الوقت من خلال دفعها بشكل استراتيجي إلى تكامل القارة وتضع الأسس الراسخة لإحداث ثورة صناعية وتجارية وبالتالي توفيرها لفرص الأعمال والوظائف في أفريقيا وهى أيضاً اتفاقية تجارية طموحة لتشكيل أكبر منطقة تجارة حره في العالم فهي تربط ما يقرب من 1.3 مليار شخص عبر 55 دولة أفريقية تمثل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي (The African Continental 2020 Free Trade Area, the world bank). توجد جهود مستمرة لتعزيز التكامل الاقتصادي في إفريقيا من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز فرص الازدهار الاقتصادي لدول القارة ومنها مصر. أحد هذه الجهود هو إنشاء منطقة التجارة الحرة الأفريقية(AfCFTA) ، التي تهدف إلى تحقيق التكامل التجاري بين الدول الأفريقية عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز التجارية. يعتبر ذلك خطوة مهمة في تعزيز حرية التجارة وتحفيز التبادل الاقتصادي في القارة. بالإضافة إلى ذلك، تركز الجهود على تطوير البنية التحتية الإقليمية، مثل الطرق والسكك الحديدية والموانئ، وذلك لتيسير حركة البضائع والخدمات بين الدول .

وبشأن أبرز النتائج المتوقعة بعد تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة فأنه من المتوقع ارتفاع حجم التجارة البينية الأفريقية (African Union – United Nations Economic Commission for Africa2021) من 16% في عام 2018 إلى 53% مقارنة بحجم التجارة الأفريقية مع باقي دول العالم وتأتي قطاعات (الصناعات التحويلية– الخدمات– الزراعة) كأبرز القطاعات التي من المتوقع أن تستفيد من هذه الاتفاقية، وتعد قارة أفريقيا والاندماج معها اقتصادياً وتجارياً خطوة كبيرة باتجاه تحقيق الرفاهية الاقتصادية والتقدم نحو التنمية الشاملة.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

كما تشمل النتائج المتوقعة للاتفاقية تكاملاً اقتصادياً إقليمياً أكبر ومساهمة أكبر من جانب البلدان الأفريقية وجمهورية مصر العربية في التجارة العالمية. حيث ستغطي منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية 1.3 مليار نسمة وناتج اقتصادي سنوي يبلغ 3.4 تريليون دولار. وقد تم تنفيذ الاتفاقية بالكامل، وتشير التقديرات إلى أن الاتفاقية يمكن أن تعزز دخل المنطقة بمقدار 450 مليار دولار سنويًا، وتوفر فرصًا جديدة بما في ذلك الزراعة والتصنيع والتجارة الإلكترونية. وليست الصناعات مثل النقل والتصنيع فقط هي التي ستستفيد. وتكمن إحدى ركائز الاقتصاد الأفريقي، بالإضافة إلى أنها شريان الحياة لهويتها، في القطاعات الثقافية الفريدة والمتنوعة (ميرون ديميس ولينكولن أجوكو).، لدى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حوافز للتكنولوجيا الرقمية والابتكار يمكن أن تكون مفيدة للاقتصاد المصري على سبيل المثال، بالنسبة للتجارة الإلكترونية، قد تعزز اتفاقية التجارة نمو الإعلان وبيع البضائع من خلال الأسواق عبر الإنترنت. وستستفيد المنصات الرقمية المحلية للمعاملات عبر الإنترنت من هذه التطورات(عبدالعظيم2021).

تسعى هذه الدراسة إلى التحقق من مدى تأثير اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية على تحقيق إبعاد التنمية الشاملة والمستدامة في مصر والدول الأفريقية.

قامت هذه الدراسة على تحليل أثر اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية على محاور التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في مصر خلال فترة الدراسة.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدارسة في الإجابة عن التساؤل الأبرز وهو هل يمكن لمنطقة التجارة الحرة القارية في خلق الفرص التي من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لمصر وتعزيز دور التكامل الأفريقي بينها وبين دول القارة **((United Nations Economic Commission for Africa (2019)** وكذا ندرة الدراسات التي ربطت بين متغيرات البحث ، اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية كمتغير مستقل وتحقيق التنمية المستدامة كمتغير تابع، والتعرف على طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث تتمثل، وفهم علاقة التأثير والاعتماد المتبادل بين كيفية تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأفريقية عامة وجمهورية مصر العربية خاصة من خلال تطبيق اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية، فقد قام الباحثون بإجراء تحليل إحصائي للبيانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال فترة الدراسة من عام 2016 حتى عام 2022.

تتمثل تساؤلات البحث فيما يلي:

- ما هو مفهوم التكامل الاقتصادي ودوافعه موضحاً الركائز الأساسية اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي في قارة أفريقيا وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مصر.
- كيفية بيان مراحل تأسيس وآليات إنشاء منطقة التجارة الحرة الأفريقية موضحاً الدور المحوري للاتفاقية في المساهمة تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في مصر خلال فترة الدراسة.
- ما هي أهم التحديات التي تواجه تفعيل منطقة التجارة الحرة الأفريقية وما طرق التغلب عليها حتى يمكن الاستفادة منها في مصر بالطريقة والكيفية المرجوة منها.
- هل يمكن أن تساهم اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية في التنمية المستدامة في مصر.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

فروض الدراسة

ارتباطاً مع العديد من التساؤلات التي تطرحها هذه الدراسة فإن هناك عدة فروض يتم اختبار مدي صحتها من عدمه من خلال دراسة تحليلية.

الفروض:

الفرض الأول: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاتفاقية التجارة الحرة الأفريقية على التنمية الاقتصادية لمصر.

الفرض الثاني: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاتفاقية التجارة الحرة الأفريقية على التنمية الاجتماعية لمصر.

الفرض الثالث: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاتفاقية التجارة الحرة الأفريقية على التنمية البيئية لمصر.

الفرض الرابع: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاتفاقية التجارة الحرة الأفريقية على حجم التبادل التجاري بين مصر والدول الأفريقية.

الفرض الخامس: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاتفاقية التجارة الحرة الأفريقية على الميزان التجاري بين مصر والدول الأفريقية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة لفهم أهمية اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية والتجارة البينية للاقتصاد المصري ومدي مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة لمصر واقتراح بعض آليات تعزيزها، وكذا تحليل الصعوبات والتحديات التي تواجه التجارة البينية بين مصر ودول القارة الأفريقية وإيجاد حلول واقعية قابلة للتنفيذ للتغلب على تلك الصعوبات، وكذا تحليل الآفاق المستقبلية للتنمية الشاملة في مصر وتوصية بالخطوات المستقبلية والآليات اللازمة لتعزيزها من خلال:

- تحديد مفهوم التكامل الاقتصادي ودوافعه موضحاً الركائز الأساسية اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي في قارة أفريقيا وانعكاساته على مصر.
- بيان مراحل تأسيس وآليات إنشاء منطقة التجارة الحرة الأفريقية موضحاً الدور المحوري للاتفاقية في تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في أفريقيا.
- بيان أهم التحديات التي تواجه تفعيل منطقة التجارة الحرة الأفريقية واليات التغلب على تلك التحديات.
- توضيح كيف يمكن أن تساهم اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية في تحقق التنمية المستدامة في مصر.

أهمية الدراسة

تتثمل أهمية الدراسة في الآتي:

الأهمية العلمية: تعد هذه الدراسة مكمله لما سبق من الدراسات في هذا المجال الحيوي من الاتفاقيات الإقليمية الأفريقية وبيان قدرتها على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لدول الأعضاء فيها.

الأهمية العملية: من هذا المنطلق تؤكد الاعتبارات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والسياسية الحاجة إلى قيام تجمعات إقليمية قوية بوصفها القوه القادرة على التعامل مع العوامل الخارجية ومواجهتها وعلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي والعمل على السعي نحو تحقيق التنمية الشاملة المستدامة في مصر والقارة الأفريقية بأكملها وتأتي جهود الباحثين في الكشف عن الاتجاهات والمسببات والعوامل التي قد تساهم في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة من وراء

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

تطبيق اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية ومن خلال رصد المشكلات والعوائق التي واجهت مصر في تحقيق التنمية والتكامل مع القارة الأفريقية في الماضي وتحديد سمات المرحلة الراهنة وكيفية التغلب عليها في المستقبل كما يتم **الجهات المستفيدة من الدراسة:** تحليل ما هو ممكن أن يتحقق من تنمية مستدامة **لجمهورية مصر العربية** وما هو الأفضل من ناحية تحقيقه في الوقت الحالي وما هو المحتمل تحقيقه والذي نرغب في تحقيقه في المستقبل وبالتالي اقتراح آليات واضحة تساهم في تحقيق تلك التنمية المنشودة على ارض الواقع.

الدراسات السابقة

1. **دراسة محمد إبراهيم عباس أبو العطا (2006)** "التأثيرات المتبادلة بين اتفاقيات التجارة الدولية والبيئة –دراسة تطبيقية على مصر"، الهدف من الدراسة هو تناول التأثيرات المتبادلة بين اتفاقيات التجارة الدولية وبين البيئة وان العديد من الدول النامية ومن بينها مصر تربط القضايا الاجتماعية وفى مقدمتها اعتبارات البيئة ومعايير العمل مع السياسة التجارية ويجب أن يكون السياسات البيئية جزءا متكاملا من السياسات الاقتصادية في مصر كما يجب أن تأخذ السياسات الاقتصادية بكافة أشكالها الاعتبارات البيئية في الحسبان مع الأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بكل دولة.، **ومن أهم النتائج** التي توصلت إليها الدراسة هو أن تحرير التجارة الدولية من كافة العقبات والقيود التي تعوق انسيابها في ظل نظام التجارة العالمي الجديد سوف يحقق منافع اقتصادية كبيرة تتمثل في تعزيز وتشجيع النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة الدخول والثروات ولكن هذا النمو الاقتصادي سوف تكون له آثار هامة وخطيرة في العمليات الإنتاجية والاستهلاكية.

وأهم التوصيات كانت: يجب أن تكون السياسات البيئية جزءاً متكاملاً من السياسة الاقتصادية في مصر كما يجب أن تأخذ السياسات الاقتصادية بكافة أشكالها الاعتبارات البيئية في الحسبان مع الأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة لكل دولة، فالبيئة والاقتصاد متلازمان فلا يمكن الحفاظ على البيئة سوى في ظل اقتصاد قوى كما أن البيئة النظيفة تدعم الاقتصاد وتمده بما يتوافر فيها من موارد طبيعية والتركيز على جانب دون الآخر يؤدي إلى إضعاف المجموع

2. **دراسة: عبد الكريم جابر العيساوي (2007)**" التكتلات الاقتصادية والتجارية ومناطق التجارة الحرة: الأشكال والدوافع"، هدفت الدراسة إلى: التعرف على الدوافع التي أدت إلى قيام التكتلات ومناطق التجارة الحرة في العالم والتجارب الناجحة وفى نفس الوقت دراسة الإدراك العالمي لأهمية التعامل مع الأمرين بشكل مجموعات دولية وليس على أساس منفرد. **ومن أهم النتائج** : تنظر الدول المتقدمة في تبنيها فكرة الاندماج الاقتصادي على أنها خطوة في مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة، وأيضا تمثل خطوة دفاعية لتعزيز قدراتها التنافسية وتوسيع النطاق الجغرافي لزيادة فرص الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعويض جوانب التخلف في بعض القطاعات الاقتصادية ولاسيما الفروع الصناعية الأكثر حداثة وتقدم .**وأهم التوصيات:** ضرورة إزالة العوائق أمام حركة التجارة السلعية والخدمية والاستثمارات الخارجية والاتجاه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية في ظل تنافسية عالمية واسعة يصعب على الدول منفردة التصدي لتحدياتها الاقتصادية.
3. **دراسة: ناصر سليمان** (2012) " التكتلات الاقتصادية الإقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة: دراسة لحالة الجزائر" وتهدف الدراسة إلى: تحليل مدي العائد من وراء الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بالنسبة للبلدان النامية والاتحادات الاقتصادية الإقليمية كاستراتيجية مقترحة أمام الجزائر

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

لمواجهة هذا التحدي سواء بإقامة تكتلات اقتصادية جديدة أو بتفعيل اقتصادي لتكتلات سياسية تنتمي إليها الجزائر.

وأهم النتائج: إن التكامل الاقتصادي بين الدول والبلدان النامية عموماً لا يعتبر العامل الوحيد في بناء استراتيجية حقيقة لمواجهة تحديدات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لكنة بلا شك يعتبر من أهم العوامل، **وأهم التوصيات:** اهتمام بالعامل البشري من حيث التكوين والتدريب وتعزيز القدرات في البلدان النامية على الإنتاج والتفكير والإبداع وتوفير متطلبات الحياة الكريمة التي تساعده على ذلك وفى مقدماتها توفير الحد الأدنى من الديمقراطية وحقوق الإنسان.

4. **دراسة: مدحت محمد عبد المنعم صالح (2013)** " دور المنظمات الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة بالدول النامية مع الإشارة للحالة المصرية" الهدف من الدراسة: إظهار وتوضيح الأدوار والأعباء التي تلعبها وتتحملها المنظمات الحكومية بمجموعة الدول النامية (النامية، الأقل نمواً، الساعية للنمو) للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للدول النامية. **وأهم النتائج:** ضعف الثقافة البيئية المصرية عموماً وغيابها إلى ابعد الحدود في العديد من القطاعات وعلى كافة المستويات داخل القطاعات الحكومية. **أهم التوصيات:** خلق وسائل مبتكرة لتمويل مشروعات التنمية بدلا من تلك المتبعة من قبل بشأن تقديم القروض أو المنح، وهو توقيع اتفاقيات لمبادلة الديون المستحقة للدول الشريطة في التنمية.
5. **دراسة: السيد عبد العظيم السيد الخشن (2014)**" أثر أهم التكتلات الاقتصادية في التجارة الخارجية المصرية من الخضر باستعمال نموذج الطلب شبه الأمثل". الهدف من الدراسة: تحليل هيكل التجارة الزراعية من خلال دراسة الطلب على الخُضر المصرية من أهم التكتلات الاقتصادية العالمية وتحديد أسباب العجز في الميزان التجاري والزراعي وإمكانية تحسين الوضع التنافسي لمواجهة الأوضاع الاقتصادية الراهنة.

وأهم النتائج كانت: وجود تباين كبير في توزيع الصادرات والواردات الزراعية المصرية على مستوى التكتلات الاقتصادية الأفريقية، وانخفاض أهمية الصادرات الزراعية المصرية نسبة إلى الصادرات الزراعية العالمية، ما يوضح تراجع دور مصر على الساحة العالمية من الصادرات الزراعية وتأثرها بهذه التكتلات، **أهم التوصيات:** العمل على وضع آليات لزيادة حجم الصادرات الزراعية المصرية بينها وبين التكتلات الاقتصادية، العمل على دراسة الأسواق ومعرفة حاجاتها وتوقيتاتها لتحديد ميعاد زراعتها ، العمل على إنشاء مراكز المعلومات والاستشارات الزراعية، تفعيل دور التعاونيات وتحقيق التكامل فيما بينها وبصفه خاصة.

6. **دراسة: زياد زهو القلوب** (2020) " الاندماج المصرفي في ظل التوجه نحو التكامل الاقتصادي الأفريقي".

الهدف من الدراسة: معرفة آثار الاندماج المصرفي وانعكاساته على اقتصاديات الدول، معرفة أبرز محطات التكامل الاقتصادي الناجحة في العالم، الوقوف على أبرز المحاولات في مسار التكامل الاقتصادي الإفريقي، معرفة أثر الاندماج المصرفي على التكامل الاقتصادي، **وأهم النتائج:** أنه على الرغم من أن الدول الأفريقية تبنت سياسات واستراتيجيات مختلفة بهدف الوصول إلى التكامل الاقتصادي، حيث بدأت بعقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، ثم انتقلت إلى مرحلة إزالة القيود والعوائق الجمركية وغير الجمركية فيما بينها، ولكن أغلب التكتلات الاقتصادية التي أنشئت بين الدول الأفريقية لم تحقق النتائج المرجوة سواء فيما يتعلق بزيادة حجم التجارة البينية أو تحقيق الأهداف التنموية للدول الأعضاء، كما أن التداخل بين بعض التكتلات الإقليمية أدى إلى تعدد التزامات الدول الأعضاء،

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

وبالتالي الفشل في الوصول إلى مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي، **ومن أهم التوصيات:** يجب على حكومات الدول الإفريقية الاستثمار في عمليات الاندماج المصرفي وتفعيل دورها كأحد السبل لتشجيع التكامل الاقتصادي الإفريقي والنهوض به.

7. **دراسة: محمد محمد إبراهيم محمد عبد اللطيف (2023)** " منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري)" الهدف من الدراسة: تحديد مفهوم التكامل الاقتصادي موضحاً اهم الركائز الأساسية اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا، الكشف عن أهم التحديات التي تواجه تفعيل منطقة التجارة الحرة الأفريقية ومبرزا مستقبل التكامل الأفريقي في ظل تفعيل تلك الاتفاقية. **أهم النتائج:** تعد منطقة التجارة الحرة الأفريقية ثاني أكبر تجمع اقتصادي (55 دولة أفريقية) على مستوى العام بعد منطقة التجارة العالمية (164دولة)، ولديها القدرة على تعزيز التجارة البينية الأفريقية بنسبة تصل إلى 52.3% عن طريق إلغاء رسوم الاستيراد، ومضاعفة هذه التجارة اذا تم تخفيض الحواجز غير الجمركية فمن المتوقع أن تصبح منطقة التجارة الحرة الأفريقية محركا رئيسياً للنمو الاقتصادي والتصنيع والتنمية المستدامة للقارة تماشياً مع أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 وجدول أعمال الأمم المتحدة 2030 كم خلال إلغاء التعريفات وإزالة الحواجز غير التعريفية، وأن تتصدي اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية لفتح الأسواق الأفريقية ودعم خلق بيئة أعمال مواتية للتجارة البينية الأفريقية. **أهم التوصيات:** الاهتمام ببناء القدرات الصناعية، وكذلك إقامة شبكة معلومات تجارية حول فرص التجارة والاستثمار والإجراءات الجمركية للحد من ارتفاع تكلفة ممارسة الأعمال داخل القارة الأفريقية.
8. **دراسة: سالي محمد فريد (2023)**" التكتلات الأفريقية ومنطقة التجارة الحرة: فرص مصر وسياسات دعم وجودها الأفريقي". الهدف من الدراسة: استكشاف التكتلات الإقليمية والدولية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي وتحقيق الازدهار للدول الأعضاء وأثر اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية على التنمية في مصر، **ومن أهم النتائج:** هناك تحديات تعرقل التكامل الإقليمي، وأنه مع الأخذ بالتوصيات والحلول المقترحة لمجابهة تلك التحديات فمن المقرر أن تُسهم هذه المنطقة الاقتصادية في تعزيز النمو الاقتصادي لدول القارة.

أهم التوصيات: ضرورة المساهمة في الحد من معدلات الفقر، فضلا عن تعزيز التجارة البينية بين الدول الإفريقية على عدة مستويات، مع تراجع تكاليف الشحن، والحواجز الجمركية والتجارية، ومن ثم تصاعد وتيرة الانفتاح الاقتصادي، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية للقارة.

9. **دراسة: Alba Demneri Kruja2013**

Sustainable Economic Development, a Necessity of the 21st Century

العنوان : التنمية الاقتصادية المستدامة، ضرورة القرن الحادي والعشرين، الهدف من الدراسة : تحليل لماذا وكيف ظهر مفهوم التنمية المستدامة؛ وما يجب أن يتم عملة لتحقيق التنمية المستدامة وما الذي يجب القيام به لتحقيق ذلك، **وأهم النتائج:** أظهر تحليل العملية الاقتصادية في العديد من البلدان أن النمو الاقتصادي السريع تسبب في مشاكل خطيرة من وجهة نظر التنمية المستدامة مثل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية (عدم المساواة الإقليمية، والخسارة الفادحة للبنية الأساسية والبيئة الريفية، ونقص رأس المال الوطني وما إلى ذلك) **أهم التوصيات:** يجب من أجل تلبية مفهوم التنمية المستدامة، ينبغي دراسة أفضل استخدام ممكن لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة لإنتاج أقصى إنتاج ممكن من السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع الآن وفي المستقبل والتوزيع العادل لهذا الإنتاج.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

10. دراسة: Thierry Verdier 2010

Regional Integration, Fragility and Institution Building: An Analytical Framework Applied to the African Context

العنوان: التكامل الإقليمي والهشاشة وبناء المؤسسات (إطار تحليلي مطبق على السياق الأفريقي)، الهدف من الدراسة: دراسة كيف يمكن لعمليات التكامل الإقليمي أن تسهم في بناء الدولة وتعزيز الخروج من الهشاشة للبلدان التي تتميز بمؤسسات الدولة الضعيفة، دراسة آثار التكامل الخارجي والإقليمي على الدول الهشة، وأهم النتائج: التأكد من أن نهج الاتحاد الأوروبي في التكامل الإقليمي في أفريقيا يعزز "البناء الأساسي" وليس "العقبات"، من أهم التوصيات: على وجه الخصوص، من الضروري الاعتراف بأهمية شبكات التجارة الإقليمية غير الرسمية في السلع المعدنية والمواد الخام في أفريقيا وتصميم استراتيجيات تكامل تجاري "حساسة للصراع" مع مراعاة هذه الأبعاد.

11. دراسة: Atsuko Matsumura(2016)

Atsuko Matsumura "Tokyo International University, Saitama, Japan Journal of Economic Integration 2016 March"

العنوان: " **التكامل الاقتصادي الإقليمي في السلع البيئية**"، الهدف من الدراسة: هذه الدراسة إلى التركيز على آثار تجزئة التكامل والإنتاج الإقليمي وفقاً لتصنيف التعاون الاقتصادي والتي تشمل السلع الهامة بغرض حماية البيئات للدول الأعضاء في التكتلات الإقليمية في دول جنوب شرق أسيا واتفاقية التجارة الحرة وتوضيح أن الالتزام بالتعاون الاقتصادي في أسيا والمحيط الهادئ لتحرير تجارة السلع أمر حاسم للتكامل الاقتصادي الإقليمي عن طريق تشجيع الإنتاج الدولي للتجزئة وأيضا حماية البيئة عن طريق توسيع الطلب العالمي على السلع البيئية من خلال تنشيط التجارة الإقليمية، **أهم النتائج:** أن زيادة الطلب بسبب انخفاض الأسعار المحلية في البلدان المستوردة للسلع البيئية تؤدي إلى تحسين البيئة من خلال نشر استخدام السلع البيئية جنبًا إلى جنب مع تعزيز السياسات البيئية وخاصة في البلدان النامية، **ومن أهم التوصيات:** إن التوصل إلى اتفاق بشأن التجارة والبيئة أمر بالغ الأهمية لتحقيق إطار دولي جديد للتخفيف من حدة الانحباس الحراري العالمي، والذي يمكن تطبيقه على جميع الأطراف ذات الأوضاع الاقتصادية المختلفة. وإن التعاون الدولي الأكثر وثوقًا بين البلدان المتقدمة والنامية مطلوب بالتأكيد من أجل تعزيز تحرير التجارة للتخفيف من المخاطر البيئية وتسريع النمو الاقتصادي المستدام.

12. دراسة: Alba Kruja ', Naqeeb Ur Rehman ' and Rafael Laurenti ،Eglantina Hysa (2020)

Circular Economy Innovation and Environmental Sustainability Impact on Economic Growth: An Integrated Model for Sustainable Development.

العنوان: ابتكار الاقتصاد الدائري وتأثير الاستدامة البيئية على النمو الاقتصادي: نموذج متكامل للتنمية المستدامة.

الهدف من الدراسة: تحديد المكونات الرئيسية للاقتصاد الدائري، والتي تدعم أيضًا الاستدامة والتنمية.

- للتحقق من تأثير هذه المتغيرات على النمو الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي.
- لمعرفة ما إذا كانت المكونات الثلاثة للتنمية المستدامة المعتمدة في مؤشرات الاقتصاد الدائري (بيئي، اجتماعي، اقتصادي) مهمة للنمو الاقتصادي. استخدمنا تحليل بيانات لوحة التأثير الثابت لتحديد تأثير الاقتصاد الدائري على النمو الاقتصادي للدول الأوروبية، بالإضافة إلى ذلك، لدعم نتائج تحليل الانحدار.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

ومن أهم النتائج: وجد أن جميع مؤشرات الاقتصاد الدائري التي تم أخذها في الاعتبار في هذه الدراسة تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي؛ وإذا كانت مؤشرات الاقتصاد الدائري مرتبطة بمثلث التنمية الاقتصادية المستدامة المعتمد للاقتصاد الدائري (البيئي – الاجتماعي – الاقتصادي)، فإن النتائج تظهر أن لها تأثيرًا إيجابيًا على النمو الاقتصادي أيضًا، **أهم التوصيات** : من الناحية النظرية والتجريبية، تؤكد الدراسة على ضرورة الابتكار في جوهر الاقتصاد الدائري؛ كما تؤكد هذه الدراسة وتدعم بقوة شرط التعاون بين الأوساط الأكاديمية والحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني.

13. دراسة: Caroline B Ncube, Cape Town, Claremont: Juta and Company; 2022
Leveraging Openness for Sustainable Development in Africa

العنوان: الاستفادة من الانفتاح لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا الهدف من الدراسة: كيفية الاستفادة من الاتفاقيات والتكتلات الإقليمية الدولية بالوجه الذي يتناسب مع أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا وتجنب إهدار الموارد الطبيعية في دول القارة، **أهم النتائج:** إن وضع كل من منظمة الملكية الفكرية الأفريقية وبروتوكول الملكية الفكرية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في إطار أجندة 2063 يؤكد أهمية الملكية الفكرية في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة. ويهدف التركيز على الروابط بين الملكية الفكرية والعلوم والتكنولوجيا والابتكار والتجارة في الفصلين الرابع والخامس إلى دعم النظر في الملكية الفكرية على جميع المستويات التنظيمية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أيضًا وضع فائدة النهج المفتوح والالتزام القاري بتبني هذا على المستوى العالمي في الاعتبار، **وأهم التوصيات:** يجب توفير نماذج المنفعة في القوانين الوطنية. أو إذا كان جزء كبير من الاقتصاد يعتمد على ريادة الأعمال القائمة على المعارف التقليدية، مثل تصنيع الحرف اليدوية، فإن وسائل الحماية المناسبة مطلوبة. لقد تم بالفعل توضيح أن الحماية الخاصة أكثر ملاءمة للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

تحليل الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية

تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة تختلف مع الدراسات السابقة في النقاط الآتية:

- من ناحية تناول وتحليل التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي انضمت إليها جمهورية مصر العربية من زاوية تحقيق التنمية المستدامة وحجم التبادل التجاري بين مصر ودول الاتفاقيات الاقتصادية ولم تتناول الدراسات السابقة هذه النقطة ونقوم في هذه الدراسة بفرد مبحث كامل لتغطيتها.
- التحليل الأدبي لأشكال التكامل الاقتصادي المعروفة والتي تحققت بموجب اتفاقيات تجارية إقليمية خاصة في القارة الأفريقية.
- لم يتم تحليل ودراسة اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية للوصول إلى تحديد نقاط القوة والضعف في العلاقة الاقتصادية من جهة تحقيق التنمية المستدامة من خلال الدراسات السابقة لذا قامت هذه الدراسة على تحديدها كنقطة بحثه أساسية لتحليلها ودراستها للوصول إلى مدي مساهمة هذه الاتفاقية في تحقيق التنمية المستدامة في مصر خل فترة الدراسة من 2016 إلى 2022.
- تقوم هذه الدراسة على المقارنة بين النتائج التي يتم التوصل إليها فيما بين اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية وبين معايير التنمية المستدامة للوصول إلى أفضل آليات تحقيق التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية والتي لم

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

تتناولها الدراسات السابقة من خلال تحليل البيانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئة التي تم الحصول عليها من مصادرها المعتمدة محلياً وعالمياً.

- قيام هذه الدراسة على العمل أو الوصول إلى وضع إطار وآليات استراتيجية مقترحة للوصول إلى تحقيق الاستفادة المثلى من التكتلات الاقتصادية الإقليمية لمصر وخاصةً اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية محل الدراسة.
- قامت الدراسات السابقة على تحديد مدي تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على البيئة المصرية بالسلبً أو الإيجابً في فترات زمنية بعيدة قبل دخول جمهورية مصر العربية في اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية محل الدراسة ولم تأخذ في الحسبان مدي مساهمة أو تأثير هذه الاتفاقيات على تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

الإطار النظري للدراسة

تعتبر اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية في منظورها العام أكثر بكثير من مجرد اتفاقية تجارية، حيث ينظر إليها على أنها أداه مكتملة الأركان لتنمية قارة أفريقيا واستدامة تلك التنمية مع مرور الوقت من خلال دفعها بشكل استراتيجي إلى تكامل القارة وتضع الأسس الراسخة لإحداث ثورة صناعية وتجارية وبالتالي توفيرها لفرص الأعمال والوظائف في أفريقيا وهى أيضاً اتفاقية تجارية طموحة لتشكيل أكبر منطقة تجارة حره في العالم فهي تربط ما يقرب من 1.3 مليار شخص عبر 55 دولة أفريقية تمثل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي (The African Continental Free Trade Area, the world bank2020). توجد جهود مستمرة لتعزيز التكامل الاقتصادي في إفريقيا من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز فرص الازدهار الاقتصادي لدول القارة ومنها مصر، أحد هذه الجهود هو إنشاء منطقة التجارة الحرة الأفريقية(AfCFTA) ، التي تهدف إلى تحقيق التكامل التجاري بين الدول الأفريقية عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز التجارية. يعتبر ذلك خطوة مهمة في تعزيز حرية التجارة وتحفيز التبادل الاقتصادي في القارة. بالإضافة إلى ذلك، تركز الجهود على تطوير البنية التحتية الإقليمية، مثل الطرق والسكك الحديدية والموانئ، وذلك لتيسير حركة البضائع والخدمات بين الدول .

وبشأن أبرز النتائج المتوقعة بعد تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة فأنه من المتوقع ارتفاع حجم التجارة البينية الأفريقية (African Union – United Nations Economic Commission for Africa) من 16% في عام 2018 إلى 53% مقارنة بحجم التجارة الأفريقية مع باقي دول العالم وتأتي قطاعات (الصناعات التحويلية– الخدمات– الزراعة) كأبرز القطاعات التي من المتوقع أن تستفيد من هذه الاتفاقية، وتعد قارة أفريقيا والاندماج معها اقتصادياً وتجارياً خطوة كبيرة باتجاه تحقيق الرفاهية الاقتصادية والتقدم نحو التنمية الشاملة.

كما تشمل النتائج المتوقعة للاتفاقية تكاملاً اقتصادياً إقليمياً أكبر ومساهمة أكبر من جانب البلدان الأفريقية وجمهورية مصر العربية في التجارة العالمية. حيث ستغطي منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية 1.3 مليار نسمة وناتج اقتصادي سنوي يبلغ 3.4 تريليون دولار. وقد تم تنفيذ الاتفاقية بالكامل، وتشير التقديرات إلى أن الاتفاقية يمكن أن تعزز دخل المنطقة بمقدار 450 مليار دولار سنويًا، وتوفر فرصًا جديدة بما في ذلك الزراعة والتصنيع والتجارة الإلكترونية، وليست الصناعات مثل النقل والتصنيع فقط هي التي ستستفيد، وتكمن إحدى ركائز الاقتصاد الأفريقي بالإضافة إلى أنها شريان الحياة لهويتها، في القطاعات الثقافية الفريدة والمتنوعة (ميرون ديميس ولينكولن أجوكو).

لدى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حوافز للتكنولوجيا الرقمية والابتكار يمكن أن تكون مفيدة للاقتصاد المصري على سبيل المثال، بالنسبة للتجارة الإلكترونية، قد تعزز اتفاقية التجارة نمو الإعلان وبيع البضائع من خلال

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الأسواق عبر الإنترنت. وستستفيد المنصات الرقمية المحلية للمعاملات عبر الإنترنت من هذه التطورات، وتهدف الاتفاقية إلى تحسين القدرة التنافسية لاقتصادات الدول الأفريقية، فضلاً عن جذب الفرص الاستثمارية داخل القارة الأفريقية، وكذلك إزالة الحواجز والمعوقات الجمركية وغير الجمركية، وخلق سوق أفريقية موحدة للسلع والخدمات

وهذه الدراسة تسعى إلى التحقق من مدى مساهمة اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية على تحقيق إبعاد التنمية الشاملة والمستدامة في مصر والدول الأفريقية.

مما سبق يقودنا إلى السؤال الجوهري: هل اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية ستكون طوق النجاة لمصر من براثن التخبط الاقتصادي والتنموي على المدي القريب والمدى البعيد؟ وما هي العقبات التي واجهت مصر من خلال الاتفاقيات الموقعة سابقاً والتي أدت بدورها إلى عدم تحقيق أهداف تلك الاتفاقيات وكيفية التغلب عليها مستقبلاً مع تطبيق اتفاقية التجارة الحرة القارية؟ وما هي الطرق والآليات والخطط التي يجب على جمهورية مصر العربية إتباعها حتى يمكن تحقيق التنمية المنشودة؟

الإجراءات المنهجية للدراسة

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

- **الحدود الزمنية:** وهي خلال الفترة من عام 2016 وحتى عام 2022 وذلك نظراً لتزايد المستجدات والتطورات المتسارعة على الاقتصاد المصري بالطبع والتأثيرات البيئية المتوالية.
- **حدود التطبيق:** يتم التطبيق على اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية من خلال الآليات المقترحة لتحقيق التنمية المستدامة.
- **الحدود المكانية:** يتمثل النطاق المكاني للدراسة في جمهورية مصر العربية.

مجتمع الدراسة وجمع البيانات: يتكون مجتمع الدراسة وجمع البيانات عن طريق:

أ – منظمة الاتحاد الأفريقي. مجموع من الأجهزة والإدارات الحكومية والسياسية والاقتصادية ذات الصلة بتطبيق الاتفاقيات الدولية مثل:

-وزارة الخارجية المصرية.

-مركز دعم واتخاذ القرار التابع لرئاسة مجلس الوزراء بمصر.

-وزارة المالية.

-وزارة التجارة والصناعة – قطاع الاتفاقيات الدولية.

-مصلحة الجمارك المصرية

-التقارير السنوية للصادرات والواردات المصرية الصادرة عن البنك المركزي المصري.

-تقارير البنك الدولي عن الاقتصاد المصري.

- التقارير الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة الخاصة بالتنمية المستدامة في مصر.

ب – المصادر الثانوية لجمع البيانات والمعلومات من دراسات مكتبية (مسح أكاديمي) ويتم ذلك من خلال مراجعة الأدبيات والأبحاث والإحصاءات المتعلقة بموضوع الدراسة.

استهدفت هذه الدراسة وبصفة أساسية إلى اختبار صحة الفروض محل الدراسة، كذلك استعرض الباحث خلال الفصل المنهجية المتبعة في الدراسة التطبيقية والتي تضمنت كلاً من أهمية الدراسة التطبيقية، فروض الدراسة

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

التطبيقية، الهدف من الدراسة التطبيقية تحديد مجتمع البحث، تحديد متغيرات الدراسة ومصادر البيانات وأخيراً الأساليب القياسية المستخدمة في اختبار صحة الفروض.

- وتضمنت عينة الدراسة عدد 40 دولة أفريقية من إقليم جنوب الصحراء، 40 دولة أفريقية وهي عينة ممثلة حيث تتضمن 80% تقريباً من مجتمع الدراسة وهي الدول التي توافرت لديها البيانات اللازمة للدراسة، واعتمد الباحث على كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للحصول على البيانات الخاصة بكل دولة، بالإضافة للاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء على للحصول على بيانات التجارة البينية بين مصر ودول عينة الدراسة، وفيما يخص الفترة الزمنية، أعتمد الباحث على الفترة من 2016 وحتى 2022 وذلك في ضوء أحدث بيانات منشورة عن المؤسسات المذكورة.
- وفي ضوء المشكلة البحثية قام الباحث اعتمد الباحث على النماذج البيانات الجدولية Panel Data حيث تتميز هذه النماذج بقدرتها على الجمع بين السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية مما يتوافق مع طبيعة عينة الدراسة، ويمكن تقدير هذه النماذج وفقاً لثلاثة أساليب، الأسلوب المجمع أو الأثر المجمع Common Effect الأثر العشوائي Random Effect والأثر الثابت Fixed Effect ويتم تقدير نموذج الأثر المجمع أولاً ومن ثم تتم المفاضلة بينه ونموذج الأثر العشوائي باستخدام اختبار LM وإذا كان الاختبار غير معنوي يمكن استخدام نموذج الأثر المجمع، أما في حاله أن الاختبار معنوي يتم تقدير نموذج الأثر العشوائي ومن ثم يتم القيام باختبار Hausman فإذا كان الاختبار غير معنوي يتم الاعتماد على نتائج نموذج الأثر العشوائي أما إذا كان الاختبار معنوي يتم تقدير نموذج الأثر الثابت والاعتماد عليه لاختبار الفروض.

الدراسة التطبيقية

وتضم عدة عناصر وهي: أسلوب البحث، نتائج البحث، المناقشة والتوصيات، مقترحات لبحوث مستقبلية و تناول الباحثون هذه العناصر على النحو التالي:

المنهجية

ينتمي هذا البحث إلي البحوث التطبيقية Applied Research، فقد اتبع الباحثون المنهج الوصفي الاستنباطي، حيث قام الباحثون باستخدام أساليب الإحصاء الوصفية لوصف خصائص مجتمع البحث والظاهرة البحثية والعلاقة بين المتغيرات بعضها البعض (الخطيب 2015)، ومن ثم تبني المنهج الاستنباطي من أجل تفسير سلوك الظاهرة محل البحث وذلك من خلال التحقق من فروض الدراسة باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي والإحصاء التحليلية، ومنها أسلوب الانحدار المتعدد وفقاً للبيانات الجدولية وهي تمزج بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقاطع العرضية أو ما يطلق عليها نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data Models.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

مجتمع وعينة الدراسة

تمثل الدول الأفريقية مجتمع الدراسة وتتضمن 52 دولة، وقام الباحثون باختيار عينة ميسرة في ضوء المحددات المذكورة اكتفي الباحث بعينة تمثل 40 دولة أفريقية وهي عينة ممثل حيث تمثل 80% تقريباً من مجتمع الدراسة وهي الدول التي توافرت لديها بيانات لقياس متغيرات الدراسة ويري الباحثون إنها تعتبر عينة مناسبة وهو ما يتفق مع المراجع الإحصائية حيث تعتبر العينة كبيرة الحجم نسبياً بما يساهم في تطبيق الاختبارات المعلمية عند حجم عينة يساوي أو يزيد عن 30 مفردة.

محددات الدراسة

1. تقتصر الدراسة التطبيقية على الدول الأفريقية واختص الباحثون دول إقليم جنوب الصحراء الأفريقية South Sahara African region، وذلك لعدة أسباب، أولاً سبب اقتصادي وهو التأكد من تجانس عينة الدراسة فيما يخصل الخصائص الاقتصادية والمجتمعية والبيئية لدول هذا الإقليم، ثانياً سبب خاص ببيانات الدراسة حيث تعد تلك الدول إقليم واحد في العديد من قواعد البيانات التي اعتمد عليها الباحث سواء بالبنك الدولي أو تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والتي اعتمد عليها الباحثون لقياس العلاقات التجارية بين مصر والدول الأفريقية.

تقتصر الدراسة التطبيقية على الفترة من 2016 وحتى 2022، وذلك نظراً لان البيانات الاقتصادية تستغرق وقتاً طويلاً في الإعداد للنشر وتعد هذه البيانات أحدث بيانات اقتصادية منشورة حتى تاريخ إعداد الدراسة التطبيقية.

المتغيرات ومصادر البيانات

يوضح الجدول التالي متغيرات الدراسة ورموزها ومصادر البيانات التي اعتمد عليها الباحثون، كذلك يوضح المعادلة المستخدمة لقياس كل متغير من متغيرات الدراسة.

جدول رقم (1) متغيرات الدراسة، رموزها، طريقة قياسها

المتغير	الرمز	طريقة القياس	العلاقة
التنمية الاقتصادية	NGDRPCHi	معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة i	تابع
التنمية المجتمعية	LURi	معدل البطالة للدولة i*	
التنمية البيئية	CO2EPCi	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد بالدولة i*	
التبادل التجاري مع مصر	ToTSi	إجمالي حجم التبادل التجاري بين مصر والدولة i (الصادرات +الواردات) كنسبة لإجمالي حجم التبادل التجاري لدولة مصر	
الميزان التجاري مع مصر	NetSi	الميزان التجاري بين مصر والدولةi (الصادرات المصرية – الواردات المصرية) كنسبة للميزان التجاري لدولة مصر	
اتفاقية التجارة الحرة	SIGNATUREi	متغير وهمي يأخذ قيمة 1 للدول الموقعة على الاتفاقية 0 غير ذلك	مستقل
معدل التضخم	CPIPCHi	معدل التضخم بالدولة i*	متغيرات حاكمة
الميزان الجاري	BCANGDPi	الميزان الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالدولة i	
الاستثمارات المنفذة	NIDNGDPi	الاستثمارات المنفذة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالدولة i	
الإنفاق الحكومي	GGXNGDPi	الأنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالدولة i	

* مقاييس عكسية أي أن الزيادة في قيمة المقياس تعدي تدهور المؤشر الاقتصادي.

اعتمدت الدراسة على ثلاثة مصادر رئيسية من مصادر البيانات للدراسة التطبيقية كما يلي:

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

المصدر الأول: الموقع الرسمي للبنك الدولي وذلك للحصول على البيانات الاقتصادية للدول وتتمثل في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة، معدل البطالة، معدل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد، الميزان الجاري كنسبة للناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، الاستثمارات المنفذة كنسبة للناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

المصدر الثاني: تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للحصول على بيانات التجارة البينية وقياس حجم التبادل التجاري وصافي التبادل التجاري بين مصر والدول محل الدراسة.

المصدر الثالث: موقع منظمة الاتحاد الأفريقي للحصول على قائمة الدول الموقعة على الاتفاقية وتاريخ توقيعها على الاتفاقية.

- **البيانات المطلوبة للبحث ومصادرها:** ينتمي هذا البحث إلي البحوث التطبيقية Applied Research، فقد اتبع الباحثون المنهج الوصفي الاستنباطي، حيث قام الباحثون باستخدام أساليب الإحصاء الوصفية لوصف خصائص مجتمع البحث والظاهرة البحثية والعلاقة بين المتغيرات بعضها البعض، ومن ثم تبني المنهج الاستنباطي من أجل تفسير سلوك الظاهرة محل البحث وذلك من خلال التحقق من فروض الدراسة باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي والإحصاء التحليلية، ومنها أسلوب الانحدار المتعدد وفقاً للبيانات الجدولية وهي تمزج بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقاطع العرضية أو ما يطلق عليها نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data Models

أ - **الدراسة النظرية:** حيث تم إعداد الإطار النظري من خلال تجميع المادة العلمية المتعلقة بمتغيرات البحث وهي اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية وكيفية تحقيق مصر للتنمية المستدامة من خلال تطبيق تلك الاتفاقية وذلك بالاعتماد على العديد من المصادر منها الكتب والمراجع العربية والأجنبية، والدوريات العربية والأجنبية.

ب - **الدراسة الميدانية:** تم إعدادها بالاعتماد على أسلوب جمع البيانات من المصادر الرسمية والمعتمدة دولياً، والمكتملة والصالحة للتحليل الإحصائي، وقد تحرى الباحثون الوضوح التام في أساليب جمع البيانات كما سيوضح الباحثون. ثم تم إخضاع البيانات المجمعة لأساليب التحليل الإحصائي المناسبة من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار فروض البحث.

2 - مجتمع وعينة البحث: يتكون مجتمع البحث وجمع البيانات عن طريق: منظمة الاتحاد الأفريقي، مجموع من الأجهزة والإدارات الحكومية والخاصة ذات الصلة بتطبيق الاتفاقيات الدولية مثل: مركز دعم واتخاذ القرار التابع لرئاسة مجلس الوزراء بمصر. وزارة المالية. وزارة التجارة والصناعة – قطاع الاتفاقيات الدولية. مصلحة الجمارك المصرية، التقارير السنوية للصادرات والواردات المصرية الصادرة عن البنك المركزي المصري. تقارير البنك الدولي عن الاقتصاد المصري. التقارير الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة الخاصة بالتنمية المستدامة في مصر.

3 - أداة البحث وطريقة جمع البيانات:

الأداة المستخدمة لجمع البيانات هي: النشرات والدوريات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والبنك الدولي المتضمنة حجم التبادل التجاري بين مصر ودول القارة الأفريقية والبيانات المتعلقة بالبيئة والحواجز الجمركية بين دول الاتفاقية.

4 - أساليب القياس: في ضوء مشكلة البحث وأهدافه، يتضح أن البحث يرتكز على متغيرين رئيسية اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية كمتغير مستقل وتحقيق التنمية المستدامة في مصر كمتغير تابع.

اعتمد الباحثون على مجموعة من الأساليب الإحصائية باستخدام Stata18 من هذه الأساليب ما يلي:

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

1. الإحصاء الوصفي Descriptive statistics وهي تلك الأساليب التي تعني إعطاء معلومات عن خصائص البيانات الداخلة في التحليل بهدف تحديد السمات واتجاهات عينة البحث نحو فروض الدراسة ومنها: الوسط الحسابي (Mean)، الانحراف المعياري (Std. Deviation) والتفلطح والالتواء.
2. اختبار الانحدار المتعدد باستخدام البيانات الجدولية أو البيانات القائمة Panel Data (longitudinal data) الذي يجمع بين كل من أسلوب البيانات القطاعية Cross Sectional Data (الدول المختلفة) وأسلوب السلاسل الزمنية Time Series Data (الأعوام) وذلك من خلال تطبيق نماذج البيانات الطولية الثلاثة الآتية:

1. نموذج الانحدار المجمع Pooled Regression Model.
2. نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model.
3. نموذج التأثيرات العشوائية Random Effect Model.

فوفقاً لنموذج الانحدار المجمع يتم اعتبار جميع المشاهدات كيان واحد دون الأخذ في الاعتبار كل من الاختلافات بين الشراكات محل الدراسة والاختلافات عبر الزمن. ويتم تقدير هذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Square (OLS)، بحيث أن ثابت المعادلة (β_0) ومعاملات الانحدار ($\beta's$) تكون ثابتة لكل الشركات وعبر الزمن كما يظهر بالمعادلة (1). أما فيما يتعلق بنموذج التأثيرات الثابتة فإنه يتم تقدير نموذج الانحدار مع الأخذ في الاعتبار الفروق بين الشركات محل الدراسة، وبالتالي السماح بأن يكون لكل دولة ثابت المعادلة الخاص بها (β_{0_i})، وذلك نتيجة اختلاف خصائص كل الدولة عن الأخرى، ولكن هذا الاختلاف يكون ثابت عبر الزمن، بمعنى أن معاملات الانحدار ($\beta's$) تكون ثابتة لكل الدول وعبر الزمن. ويتم تقدير نموذج التأثيرات الثابتة باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الوهمية Least Square Dummy Variables (LSDV) كما يظهر بالمعادلة (2). أما فيما يتعلق بنموذج التأثيرات العشوائية فإنه يتم تقدير نموذج الانحدار مع اعتبار أن كل الدول تختلف في خطأها العشوائي (ε_i)، حيث إن نموذج التأثيرات العشوائية يتعامل مع الاختلافات بين الدول والاختلافات عبر الزمن على أنها متغيرات عشوائية، وبالتالي يتم إضافة هذه الاختلافات إلى حد الخطأ العشوائي (البواقي) كمكونات عشوائية. ويتم تقدير نموذج التأثيرات العشوائية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العامة Generalized Least Square (GLS) كما يظهر بالمعادلة (3).

حيث إن:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 X_{1it} + \beta_2 X_{2it} + \cdots + \beta_k X_{kit} + e_{it} \quad (1)$$

$$Y_{it} = \beta_{0_i} + \beta_1 X_{1it} + \beta_2 X_{2it} + \cdots + \beta_k X_{kit} + e_{it} \quad (2)$$

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 X_{1it} + \beta_2 X_{2it} + \cdots + \beta_k X_{kit} + \varepsilon_i + e_{it} \quad (3)$$

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

حيث إن:

X_{1it} ← المتغير المستقل الأول للدولة i خلال الفترة الزمنية t.
X_{2it} ← المتغير المستقل الثاني للدولة i خلال الفترة الزمنية t.
X_{kit} ← المتغير المستقل الأخير للدولة i خلال الفترة الزمنية t.
Y_{it} ← المتغير التابع للدولة i خلال الفترة الزمنية t.
e_{it} ← الخطأ لعشوائي الناتج من نموذج الانحدار.
ε_i ← الخطأ لعشوائي الخاص بكل للدولة.

ولتحديد النموذج الأفضل لتمثيل البيانات من النماذج الثلاثة السابقة سيتم:

تطبيق اختبار Breusch–Pagan LM (Lagrange Multiplier) للمقارنة بين النموذج المجمع ونموذج التأثيرات العشوائية. إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار p–value أكبر من قيمة مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ كان نموذج المجمع هو الأفضل لتمثيل البيانات، أما إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار p–value أقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ دل ذلك على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأفضل لتمثيل البيانات.

تطبيق اختبار Hausman test للمقارنة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وذلك إذا تبين أن كل من نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية أفضل من النموذج التجميعي. فإذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار p–value أكبر من قيمة مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ كان نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل لتمثيل البيانات، أما إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار p–value أقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ دل ذلك على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأفضل لتمثيل البيانات.

عرض وتحليل نتائج الدراسة: عرض وتحليل نتائج التحليل القياسي للدراسة التطبيقية والتي تم تطبيقها على مجموعة من الدول الأفريقية وذلك لاختبار صحة فروض البحث، وتحقيقاً لذلك تم استخدام التحليل الوصفي المتمثل في الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى استخدام نماذج الاقتصاد القياسي المتمثلة في اختبار الانحدار المتعدد واختبار BP واختبار Hausman، وذلك لاختبار صحة الفروض ويتناول الباحثون في هذا الجزء نتائج التحليل القياسي لاختبارات الفروض وذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

جدول رقم (2): نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغير	عدد المشاهدات	الوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأقصى
SIGNATURE	280	0.679	–	0.000	1.000
NGDP_RPCH	277	3.106	4.197	-19.598	17.004
CO2EPC	175	0.812	1.387	0.041	7.689
LUR	245	7.936	7.040	0.534	29.806
PCPIPCH	277	8.674	25.411	-14.401	346.054
BCA_NGDPD	277	-4.838	8.210	-45.252	24.756
NID_NGDP	277	23.366	9.639	2.927	71.267
GGX_NGDP	277	24.302	8.919	9.761	958.63
ToTS	277	.064	3.12	0	9.71
NetS	277	7.02	8.19	8-1.37	.632

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات التحليل الإحصائي

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

يتضح من الإحصاء الوصفي خصائص متغيرات الدراسة والتي يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- بالنسبة للمتغير اتفاقية التجارة الحرة SIGNATURE، بلغ المتوسط 0.679 وهو ما يعني أن نسبة 67.9% من المشاهدات تتوافق مع دول وقعت على الاتفاقية، الباقي دول لم توقع على الاتفاقية، ونظراً لان المتغير هو متغير وهمي لم يتم الاعتماد على الانحراف المعياري للمتغير حيث إنه متغير ثنائي التوزيع.
- بالنسبة للمتغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي NGDP_RPCH، بلغ في المتوسط 3.1 مما يعني أن 3.1% هو متوسط معدل النمو الحقيقي للدول الممثلة لعينة الدراسة، ويبلغ الانحراف المعياري 4.197% وهو يعتبر انحراف مرتفع نسبياً مما يشير إلى أنه ارتفاع تشتت معدلات النمو بين الدول محل الدراسة، وهو ما يؤكد عليه المدي حيث بلغ الحد الأقصى للنمو 17% بينما الحد الأدنى انكماش بمقدار 19.6% هذا وقد ساهمت جائحة كورونا في ارتفاع مستوي التشتت حيث شهدت العديد من الدول محل الدراسة انكماشاً حاداً في أعقاب الجائحة تبعه ارتفاع نتيجة للتعافي من تبعاتها.
- بالنسبة للمتغير معدل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد CO_2 EPC، بلغ في المتوسط 0.812 طن للفرد، وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ 5.9 طن للفرد، مما يعني أن الدول محل الدراسة منخفضة نسبياً، إلا أنه يبلغ الانحراف المعياري 1.387 طن للفرد هو يعتبر انحراف مرتفع نسبياً مما يشير إلى أنه ارتفاع تشتت معدلات انبعاثات الكربون بين الدول الأعضاء وهو ما يعكس اختلاف معدلات التنمية بينهم، أخيراً يجب الإشارة إلى أنه قواعد بيانات البنك الدولي بها العديد من المشاهدات المفقودة لهذا المتغير وعليه بلغت عدد المشاهدات 175 مشاهدة.
- بالنسبة للمتغير معدل البطالة LUR بلغ في المتوسط 7.936 مما يعني أن 7.936% هو متوسط معدل البطالة للدول الممثلة لعينة الدراسة، ويبلغ الانحراف المعياري 7% وهو يعتبر انحراف مرتفع نسبياً مما يشير إلى ارتفاع تشتت معدلات البطالة بين الدول محل الدراسة، وهو ما يؤكد عليه المدي حيث بلغ الحد الأقصى 29.8% بينما الحد 0.53% هذا وقد ساهمت جائحة كورونا في ارتفاع مستوي التشتت حيث شهدت العديد من الدول محل الدراسة انكماشاً حاداً تسبب في ارتفاع معدلات البطالة في أعقاب الجائحة تبعه ارتفاع نتيجة للتعافي من تبعاتها تبعه انخفاض في معدلات البطالة نتيجة لتراجع قوة العمل بالإضافة لزيادة الطلب على العمالة، وأخيرا يجب الإشارة إلى أنه قواعد بيانات البنك الدولي بها العديد من المشاهدات المفقودة لهذا المتغير وعليه بلغت عدد المشاهدات 245 مشاهدة.
- بالنسبة للمتغير معدل التضخم PCPIPCH بلغ في المتوسط 8.674 مما يعني أن 8.674% هو متوسط معدل التضخم للدول الممثلة لعينة الدراسة، ويبلغ الانحراف المعياري 25.41% وهو يعتبر انحراف مرتفع جداً مما يشير إلى ارتفاع تشتت معدلات التضخم بين الدول محل الدراسة، حيث بلغ الحد الأقصى 346% في زيمبابوي بينما الحد الأدنى بلغ سالب 14.4%.
- بالنسبة للمتغير الميزان الجاري كنسبة للناتج المحلي الإجمالي BCA_NGDPD بلغ في المتوسط −4.838% مما يعني أن غالبية دول الدراسة تعاني من عجز في الميزان الجاري، ويبلغ الانحراف المعياري 8.2% وهو يعتبر انحراف مرتفع جداً مما يشير إلى ارتفاع تشتت عجز الميزان التجاري بين الدول محل الدراسة.

- بالنسبة للمتغير الاستثمارات المنفذة كنسبة للناتج المحلي الإجمالي NID_NGDP بلغ في المتوسط 23.366%، ويبلغ الانحراف المعياري 9.6% وهو يعتبر انحراف منخفض نسبياً مما يشير إلى انخفاض تشتت نسبة الاستثمارات المنفذة بين الدول محل الدراسة.
- بالنسبة للمتغير الإنفاق الحكومي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي GGX_NGDPD بلغ في المتوسط 24.3% ويبلغ الانحراف المعياري 8.9% وهو يعتبر انحراف منخفض نسبياً مما يشير إلى انخفاض تشتت نسبة الإنفاق الحكومي بين الدول محل الدراسة.
- بالنسبة للمتغير الإنفاق الحكومي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي GGX_NGDPD بلغ في المتوسط 24.3% ويبلغ الانحراف المعياري 8.9% وهو يعتبر انحراف منخفض نسبياً مما يشير إلى انخفاض تشتت نسبة الإنفاق الحكومي بين الدول محل الدراسة.
- بالنسبة للمتغير الإنفاق الحكومي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي GGX_NGDPD بلغ في المتوسط 24.3% ويبلغ الانحراف المعياري 8.9% وهو يعتبر انحراف منخفض نسبياً مما يشير إلى انخفاض تشتت نسبة الإنفاق الحكومي بين الدول محل الدراسة.
- بالنسبة للمتغير حجم التبادل التجاري مع مصر كنسبة لإجمالي حجم التبادل التجاري لمصر ToTS بلغ في المتوسط 0.064% ويبلغ الانحراف المعياري 0.123% وهو يعتبر انحراف مرتفع نسبياً مما يشير إلى ارتفاع تشتت حجم التبادل التجاري بين مصر والدول محل الدراسة.
- بالنسبة للمتغير صافي التبادل التجاري مع مصر كنسبة لإجمالي صافي التبادل التجاري لمصر NetS بلغ في المتوسط 0.027% ويبلغ الانحراف المعياري 0.198% وهو يعتبر انحراف مرتفع نسبياً مما يشير إلى ارتفاع تشتت صافي التبادل التجاري بين مصر والدول محل الدراسة.

وتمهيدا لاختبار الفروض قام الباحث بالتحقق من النموذج الأنسب لاختبار كل فرض وفيما يلي ملخص نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج:

جدول (3): تحديد النموذج الأنسب لكل فرض

الفرض	النموذج الآني		النموذج الأمثل	النموذج المبطئ		النموذج الأمثل
	BP	Hausman		BP	Hausman	
الفرض الأول	20.17***	12.75**	FE	15.22***	7.94	RE
الفرض الثاني	561.75***	6.28	RE	585.88***	7.47	RE
الفرض الثالث	322.29***	4.03	RE	330.25***	3.49	RE
الفرض الرابع	604.47***	1.02	RE	600.38***	2.09	RE
الفرض الخامس	174.71***	7.38	RE	176.92***	14.14**	FE

*** معنوي عند مستوي 1%، ** معنوي عند مستوي 5%، * معنوي عند مستوي 10%،

وبناء على نتائج الاختبارات السابقة يمكن تحديد النموذج الأنسب لاختبار كل فرد على النحول التالي:

- الفرض الأول: النموذج الآني ثبتت معنوية كل من اختبار Breusch- Pagan LM واختبار Hausman وعليه يعد نموذج التأثير الثابت هو النموذج الأنسب، وبالنسبة للنموذج المبطئ اتضح معنوية اختبار Breusch- Pagan LM وعدم معنوية اختبار Hausman وعليه يعد نموذج التأثير العشوائي هو الأنسب
- الفرض الثاني: النموذجين الآني والمبطئ ثبتت معنوية اختبار Breusch- Pagan LM وعدم معنوية اختبار Hausman وعليه يعد نموذج التأثير العشوائي هو الأنسب للنموذجين

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

- الفرض الثالث: النموذجين الآني والمبطئ ثبتت معنوية اختبار Breusch- Pagan LM وعدم معنوية اختبار Hausman وعليه يعد نموذج التأثير العشوائي هو الأنسب للنموذجين
- الفرض الرابع: النموذجين الآني والمبطئ ثبتت معنوية اختبار Breusch- Pagan LM وعدم معنوية اختبار Hausman وعليه يعد نموذج التأثير العشوائي هو الأنسب للنموذجين
- الفرض الخامس: النموذج الآني ثبتت معنوية اختبار Breusch- Pagan LM وعدم معنوية اختبار Hausman وعليه يعد نموذج التأثير العشوائي هو الأنسب، وبالنسبة للنموذج المبطئ اتضح معنوية كل من اختبار Breusch- Pagan LM واختبار Hausman وعليه يعد نموذج التأثير الثابت هو النموذج الأنسب.

ثانياً: اختبار الفرض الأول: قام الباحثون بتطبيق اختبار الانحدار المتعدد المجتمع، ووفقاً لنموذج التأثير العشوائي ونموذج التأثير الثابت، وبالمقارنة بينهم أتضح أن نموذج التأثير الثابت هو النموذج الأنسب، كذلك قام الباحثون أيضاً باختبار الفرض باستخدام بيانات مبطئة، وقد اتضح أن نموذج التأثير العشوائي هو الأنسب لاختبار هذا النموذج، وفيما يلي نتائج اختبار الفرض الأول:

جدول (4): ملخص نتائج اختبار الفرض الأول وفقاً لنموذج التأثير الثابت

المتغير	المعامل	الخطاء المعياري	قيمة T	المعنوية	التأثير
SIGNATURE	-.2305564	.4731579	-0.49	0.627	لا يوجد تأثير معنوي
PCPIPCH	-.008844	.0130891	-0.68	0.500	لا يوجد تأثير معنوي
BCA_NGDPD	.0964654	.0515336	1.87	*0.062	يوجد تأثير معنوي إيجابي
NID_NGDP	.149928	.0538467	2.78	***0.006	يوجد تأثير معنوي إيجابي
GGX_NGDP	-.3166182	.0720518	-4.39	***0.000	يوجد تأثير معنوي سلبي
C	7.999044	1.88237	4.25	0.000	–
المتغير التابع				**NGDP_RPCH**	
لكل دولة منفرد withinR-squaredمعامل التحديد				0.1412	
بين الدولR-squaredمعامل التحديد				0.1692	
الكليR-squaredمعامل التحديد				0.1208	
قيمة إحصاء اختبار F				7.63	
قيمة معنوية اختبار F				***0.0000	
عدد المشاهدات Observations				277	
عدد الدول				**40**	

تشير *** إلى تأثير معنوي عند مستوي معنوية 1% و ** تشير إلى تأثير معنوي عند مستوي معنوية 5% وأخيراً * تشير إلى تأثير معنوي عند مستوي معنوية 10%.

بلغت قيم معامل التحديد الكلي 0.121 تقريباً، ويشير ذلك إلى قدرة النموذج على تفسير 12.1% من التغيرات في المتغير التابع النمو الاقتصادي والباقي يرجع لعوامل أخرى خارج النموذج والخطاء العشوائي، هذا ويشير اختبار F إلى معنوية النموذج ككل حيث بلغت معنوية النموذج 0.000 وهي أقل من مستوي المعنوية المقبول 1%، وبالنسبة لمعنوية المتغيرات المفسرة كل على حدي، تشير النتائج إلى ما يلي:

- عدم ثبوت معنوية المعامل المقدر للمتغير اتفاقية التجارة الحرة (SIGNATURE) البالغ سالب 0.231 عند مستويات معنوية المقبولة (1%، 5%، 10%) حيث قيمة المعنوية بلغت 0.627 وهي أكبر من مستوي المعنوية المذكور، مما يعني أنه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للمتغير المذكور على المتغير التابع.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

- وفيما يخص المتغيرات الحاكمة ثبتت معنوية تأثير إيجابي لكل الميزان التجاري والاستثمارات المنفذة، على المتغير التابع حيث بلغت المعاملات 0.096 و0.15 على التوالي، وهي تأثيرات معنوية عند مستويات (10%) بالنسبة لمعدل الميزان التجاري ومستوي (1%) بالنسبة الاستثمارات المنفذة، بينما ثبت وجود تأثير عكسي للإنفاق الحكومي حيث بلغ معامل الانحدار سالب 0.317 وهو تأثيرات معنوية عند مستويات (1%)، بينما لم تثبت معنوية تأثير معدل التضخم عند أي من مستويات المعنوية المقبولة (1%، 5%، 10%).

جدول (5): ملخص نتائج اختبار الفرض الأول وفقاً لنموذج التأثير العشوائي باستخدام بيانات مبطئة

المتغير	المعامل	الخطاء المعياري	قيمة Z	المعنوية	التأثير
SIGNATURE	−0.590	0.459	−1.280	0.199	لا يوجد تأثير معنوي
PCPIPCH	−0.013	0.011	−1.180	0.237	لا يوجد تأثير معنوي
BCA_NGDPD	−0.003	0.039	−0.070	0.945	لا يوجد تأثير معنوي
NID_NGDP	0.012	0.035	0.350	0.727	لا يوجد تأثير معنوي
GGX_NGDP	−0.083	0.037	−2.230	0.026**	يوجد تأثير معنوي سلبي
C	5.261	1.087	4.840	0.000	−
المتغير التابع				**NGDP_RPCH**	
لكل دولة منفرد within R-squared معامل التحديد				0.0017	
بين الدولR-squaredمعامل التحديد				0.2946	
الكليR-squaredمعامل التحديد				0.0827	
قيمة إحصاء اختبار كاي تربيع Wald Chi^2				10.71	
قيمة معنوية اختبار كاي تربيع Wald Chi^2				*0.0574	
عدد المشاهدات Observations				277	
عدد الدول				**40**	

تشير *** إلى تأثير معنوي عند مستوي معنوية 1% و ** تشير إلى تأثير معنوي عند مستوي معنوية 5% وأخيراً * تشير إلى تأثير معنوي عند مستوي معنوية 10%.

بلغت قيم معامل التحديد الكلي 0.0827 تقريباً، ويشير ذلك إلى قدرة النموذج على تفسير 8.27% من التغيرات في المتغير التابع النمو الاقتصادي والباقي يرجع لعوامل أخرى خارج النموذج والخطاء العشوائي، وأشار اختبار Wald Chi^2 إلى معنوية النموذج ككل وفقاً لمستوي معنوية 10% حيث بلغت المعنوية المقدرة 0.0574 وهي أقل من مستوي المعنوية المذكور، وبالنسبة لمعنوية المتغيرات المفسرة كل على حدى، تشير النتائج إلى ما يلي:

- عدم ثبوت معنوية المعامل المقدر للمتغير اتفاقية التجارة الحرة (SIGNATURE) البالغ سالب 0.231 عند مستويات معنوية المقبولة (1%، 5%، 10%) حيث قيمة المعنوية بلغت 0.627 وهي أكبر من مستوي المعنوية المذكور، مما يعني انه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للمتغير المذكور على المتغير التابع.
- وفيما يخص المتغيرات الحاكمة ثبتت معنوية تأثير عكسي للإنفاق الحكومي حيث بلغ معامل الانحدار سالب 0.083 وهو تأثيرات معنوية عند مستويات (5%)، بينما لم تثبت معنوية تأثير كل من معدل التضخم، الميزان الجاري والاستثمارات المنفذة عند أي من مستويات المعنوية المقبولة (1%، 5%، 10%).

وفي ضوء البيانات المتاحة والنتائج يمكن قبول الفرض العدم الأول " الفرض الأول: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاتفاقية التجارة الحرة الأفريقية على التنمية الاقتصادية للدول الأفريقية.

ثالثاً: اختبار الفرض الثاني: قام الباحثون بتطبيق اختبار الانحدار المتعدد المجتمع، ووفقاً لنموذج التأثير العشوائي ونموذج التأثير الثابت، وبالمقارنة بينهم أتضح أن نموذج التأثير العشوائي هو النموذج الأنسب، كذلك قام الباحثون

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

أيضاً باختبار الفرض باستخدام بيانات مبطئة واتضح أن نموذج التأثير العشوائي هو النموذج الأنسب لاختبار النموذج، وفيما يلي نتائج اختبار الفرض الثاني:

جدول رقم (6): ملخص نتائج اختبار الفرض الثاني وفقاً لنموذج التأثير العشوائي

المتغير	المعامل	الخطاء المعياري	قيمة Z	المعنوية	التأثير
SIGNATURE	0.436	0.112	3.890	0.000***	يوجد تأثير معنوي إيجابي
PCPIPCH	0.001	0.003	0.390	0.694	لا يوجد تأثير معنوي
BCA_NGDPD	−0.017	0.013	−1.290	0.196	لا يوجد تأثير معنوي
NID_NGDP	0.010	0.013	0.750	0.452	لا يوجد تأثير معنوي
GGX_NGDP	0.007	0.017	0.430	0.665	لا يوجد تأثير معنوي
C	7.129	1.096	6.500	0.000	–
المتغير التابع				**LUR**	
لكل دولة منفرد within R-squared معامل التحديد				0.1045	
بين الدولR-squaredمعامل التحديد				0.0005	
الكليR-squaredمعامل التحديد				0.0008	
قيمة إحصاء اختبار كاي تربيع $Wald\ Chi^2$				21.62	
قيمة معنوية اختبار كاي تربيع $Wald\ Chi^2$				***0.0006	
عدد المشاهدات Observations				242	
عدد الدول				**35**	

حيث تشير *** إلى تأثير معنوي عند مستوي معنوية 1% و ** تشير إلى تأثير معنوي عند مستوي معنوية 5% وأخيراً * تشير إلي تأثير معنوي عند مستوي معنوية 10%.

بلغت قيم معامل التحديد الكلي 0.001 تقريباً، ويشير ذلك إلى قدرة النموذج على تفسير 0.1% من التغيرات في المتغير التابع والباقي يرجع لعوامل أخرى خارج النموذج والخطاء العشوائي، وبالنسبة لمعنوية النموذج ككل وفقاً لاختبار Wald chi2 معنوية لنموذج ككل حيث بلغت المعنوية 0.0006 وهي افل من المستوي المقبول (1%) وبالنسبة للمتغيرات المفسرة كل على حدي، تشير النتائج إلى ما يلي:

- ثبوت معنوية المعامل المقدر للمتغير اتفاقية التجارة الحرة (SIGNATURE) البالغ 0.436 وهو تأثير طردي معنوي عند مستوي (1%) حيث بلغت قيمة المعنوية المقدرة 0.000 وهي أقل من مستوي المعنوية المذكور.
- وفيما يخص المتغيرات الحاكمة لم تثبت معنوية تأثير أي من المتغيرات الحاكمة عند أي من مستويات المعنوية المقبولة (1%، 5%، 10%).

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

جدول (7): ملخص نتائج اختبار الفرض الثاني وفقاً لنموذج التأثير العشوائي باستخدام بيانات مبطئة

المتغير	المعامل	الخطاء المعياري	قيمة Z	المعنوية	التأثير
SIGNATURE	0.594	0.099	5.970	***0.00	يوجد تأثير معنوي إيجابي
PCPIPCH	−0.001	0.003	−0.440	0.657	لا يوجد تأثير معنوي
BCA_NGDPD	−0.011	0.014	−0.800	0.425	لا يوجد تأثير معنوي
NID_NGDP	0.001	0.012	0.090	0.930	لا يوجد تأثير معنوي
GGX_NGDP	0.026	0.017	1.490	0.136	لا يوجد تأثير معنوي
C	6.904	1.067	6.470	0.000	–
المتغير التابع				**LUR**	
لكل دولة منفرد within R-squared معامل التحديد				0.1956	
بين الدولR-squared معامل التحديد				0.2524	
الكلي R-squaredمعامل التحديد				0.1123	
قيمة إحصاء اختبار $Wald\ Chi^2$				46.89	
قيمة معنوية اختبار $Wald\ Chi^2$				***0.0000	
عدد المشاهدات Observations				**243**	
عدد الدول				**35**	

حيث تشير *** إلى تأثير معنوي عند مستوي معنوية 1% و ** تشير إلى تأثير معنوي عند مستوي معنوية 5% وأخيراً * تشير إلى تأثير معنوي عند مستوي معنوية 10%.

بلغت قيم معامل التحديد الكلي 0.1123 تقريباً، ويشير ذلك إلى قدرة النموذج على تفسير11.23% من التغيرات في المتغير التابع والباقي يرجع لعوامل أخرى خارج النموذج والخطاء العشوائي، وبالنسبة لمعنوية النموذج ككل أشار اختبار Wald chi2 لمعنوية النموذج ككل عند مستوي المعنوية المقبول (1%) حيث بلغت المعنوية للمقدرة 0.000 وهي أقل من مستوي المعنوية المقبول، وبالنسبة المتغيرات المفسرة كل على حدي، تشير النتائج إلى ما يلي:

ثبوت معنوية المعامل المقدر للمتغير اتفاقية التجارة الحرة (SIGNATURE) البالغ 0.594 وهو تأثير طردي معنوي عند مستوي (1%) حيث بلغت قيمة المعنوية المقدرة 0.000 وهي أقل من مستوي المعنوية المذكور.

- وفيما يخص المتغيرات الحاكمة لم تثبت معنوية تأثير أي من المتغيرات الحاكمة عند أي من مستويات المعنوية المقبولة (1%، 5%، 10%).

وفي ضوء البيانات المتاحة والنتائج لا يمكن قبول الفرض العدم الثاني "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاتفاقية التجارة الحرة الأفريقية على التنمية الاجتماعية للدول الأفريقية"، ويقبل الفرض البديل حيث اتضح وجود تأثير إيجابي على معدل البطالة مما يعني أن الاتفاقية كان لها تأثير سلبي على معدل التنمية الاجتماعية.

رابعاً: اختبار الفرض الثالث:

قام الباحثون بتطبيق اختبار الانحدار المتعدد المجتمع، ووفقاً لنموذج التأثير العشوائي ونموذج التأثير الثابت، وبالمقارنة بينهم أتضح أن نموذج التأثير الثابت هو النموذج الأنسب، كذلك قام الباحثون أيضاً باختبار الفرض باستخدام بيانات مبطئة، وأشارت الاختبارات الإحصائية لأن النموذج العشوائي هو النموذج الأنسب لاختبار النموذج، وفيما يلي نتائج اختبار الفرض الثالث:

جدول (8): ملخص نتائج اختبار الفرض الثالث وفقاً لنموذج التأثير العشوائي

المتغير	المعامل	الخطاء المعياري	قيمة Z	المعنوية	التأثير
SIGNATURE	−0.040	0.020	−1.970	0.048**	يوجد تأثير معنوي سلبي
PCPIPCH	0.000	0.001	−0.480	0.635	لا يوجد تأثير معنوي
BCA_NGDPD	0.002	0.003	0.800	0.425	لا يوجد تأثير معنوي
NID_NGDP	0.004	0.004	1.040	0.298	لا يوجد تأثير معنوي
GGX_NGDP	0.000	0.004	−0.040	0.965	لا يوجد تأثير معنوي
C	0.765	0.262	2.930	0.003	−
المتغير التابع				**CO2EPC**	
لكل دولة منفرد within R-squared معامل التحديد				0.0331	
بين الدولR-squaredمعامل التحديد				0.0009	
الكليR-squaredمعامل التحديد				0.0003	
قيمة إحصاء اختبار كاي تربيع $Wald\ Chi^2$				4.500	
قيمة معنوية اختبار كاي تربيع $Wald\ Chi^2$				0.4793	
عدد المشاهدات Observations				174	
عدد الدول				**35**	

حيث تشير *** إلى تأثير معنوي عند مستوي معنوية 1% و ** تشير إلى تأثير معنوي عند مستوي معنوية 5% وأخيراً * تشير إلى تأثير معنوي عند مستوي معنوية 10%.

لغت قيم معامل التحديد الكلي 0.0003 تقريباً، ويشير ذلك إلى قدرة النموذج على تفسير0.03% من التغيرات في المتغير التابع والباقي يرجع لعوامل أخرى خارج النموذج والخطاء العشوائي، وأشار اختبار f لعدم معنوية النموذج ككل وفقاً لاي من مستويات المعنوية المقبول (1%، 5%، 10%) حيث بلغت المعنوية المقدرة للنموذج 0.479 وهي أكبر من مستويات المعنوية المذكورة، وبالنسبة لمعنوية المتغيرات المفسرة كل على حدي، تشير النتائج إلى ما يلي:

- ثبوت معنوية المعامل المقدر للمتغير اتفاقية التجارة الحرة (SIGNATURE) البالغ سالب 0.04 وهو تأثير عكسي معنوي عند مستوي (5%) حيث بلغت قيمة المعنوية المقدرة 0.048 وهي أقل من مستوي المعنوية المذكور.
- وفيما يخص المتغيرات الحاكمة لم تثبت معنوية تأثير أي من المتغيرات الحاكمة عند أي من مستويات المعنوية المقبولة (1%، 5%، 10%).

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

جدول (9): ملخص نتائج اختبار الفرض الثالث باستخدام البيانات المبطئة وفقاً لنموذج التأثير العشوائي

المتغير	المعامل	الخطاء المعيارى	قيمة Z	المعنوية	التأثير
SIGNATURE	−0.050	0.020	−2.520	0.012**	يوجد تأثير معنوي سلبى
PCPIPCH	−0.001	0.001	−1.190	0.236	لا يوجد تأثير معنوي
BCA_NGDPD	0.005	0.003	1.630	0.102	لا يوجد تأثير معنوي
NID_NGDP	0.004	0.003	1.340	0.182	لا يوجد تأثير معنوي
GGX_NGDP	0.001	0.004	0.360	0.716	لا يوجد تأثير معنوي
C	0.725	0.258	2.810	0.005	−
المتغير التابع				**CO2EPC**	
لكل دولة منفرد within R-squared معامل التحديد				0.0538	
بين الدولR-squaredمعامل التحديد				0.0243	
الكليR-squaredمعامل التحديد				0.0209	
قيمة إحصاء اختبار كاي تربيع Wald Chi^2				8.00	
قيمة معنوية اختبار كاي تربيع Wald Chi^2				0.1564	
عدد المشاهدات Observations				175	
عدد الدول				**35**	

حيث تشير *** إلى تأثير معنوي عند مستوي معنوية 1% و ** تشير إلى تأثير معنوي عند مستوي معنوية 5% وأخيراً * تشير إلى تأثير معنوي عند مستوي معنوية 10%.

بلغت قيم معامل التحديد الكلي 0.0209 تقريباً، ويشير ذلك إلى قدرة النموذج على تفسير 2.1% من التغيرات في المتغير التابع والباقي يرجع لعوامل أخرى خارج النموذج والخطاء العشوائي، وأشار اختبار f لعدم معنوية النموذج ككل وفقاً لاي من مستويات المعنوية المقبول (1%، 5%، 10%) حيث بلغت المعنوية المقدرة للنموذج 0.1564 وهي أكبر من مستويات المعنوية المذكورة، وبالنسبة لمعنوية المتغيرات المفسرة كل على حدي، تشير النتائج إلى ما يلي:

- ثبوت معنوية المعامل المقدر للمتغير اتفاقية التجارة الحرة (SIGNATURE) البالغ 0.05 وهو تأثير عكسي معنوي عند مستوي (5%) حيث بلغت قيمة المعنوية المقدرة 0.12 وهي أقل من مستوي المعنوية المذكور.
- وفيما يخص المتغيرات الحاكمة لم تثبت معنوية تأثير أي من المتغيرات الحاكمة عند أي من مستويات المعنوية المقبولة (1%، 5%، 10%).

وفي ضوء البيانات المتاحة والنتائج لا يمكن قبول الفرض العدم الثالث "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاتفاقية التجارة الحرة الأفريقية على التنمية البيئية للدول الأفريقية."، ويقبل الفرض البديل حيث يوجد تأثير إيجابي سلبي على معدلات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون مما يعني أن الاتفاقية لها تأثير إيجابي على التنمية البيئية للدول الأفريقية.

خامساً: اختبار الفرض الرابع:

قام الباحثون بتطبيق اختبار الانحدار المتعدد المجتمع، ووفقاً لنموذج التأثير العشوائي ونموذج التأثير الثابت، وبالمقارنة بينهم أتضح أن نموذج التأثير الثابت هو النموذج الأنسب، كذلك قام الباحثون أيضاً باختبار الفرض باستخدام بيانات مبطئة، وأشارت الاختبارات الإحصائية لأن النموذج العشوائي هو النموذج الأنسب لاختبار النموذج، وفيما يلي نتائج اختبار الفرض الرابع:

جدول (10): ملخص نتائج اختبار الفرض الرابع وفقاً لنموذج التأثير العشوائي

المتغير	المعامل	الخطاء المعياري	قيمة Z	المعنوية	التأثير
SIGNATURE	−0.014	0.006	−2.190	0.029**	يوجد تأثير معنوي سلبي
PCPIPCH	0.000	0.000	−1.180	0.240	لا يوجد تأثير معنوي
BCA_NGDPD	0.002	0.001	2.430	0.015**	يوجد تأثير معنوي إيجابي
NID_NGDP	−0.001	0.001	−0.940	0.346	لا يوجد تأثير معنوي
GGX_NGDP	0.000	0.001	−0.050	0.961	لا يوجد تأثير معنوي
C	0.099	0.030	3.300	0.001	–
المتغير التابع				**ToTS**	
لكل دولة منفرد within R-squared معامل التحديد				0.0665	
بين الدولR-squared معامل التحديد				0.0287	
الكليR-squared معامل التحديد				0.0320	
قيمة إحصاء اختبار كاي تربيع Wald Chi^2				17.76	
قيمة معنوية اختبار كاي تربيع Wald Chi^2				***0.0033	
عدد المشاهدات Observations				277	
عدد الدول				**40**	

حيث تشير *** إلى تأثير معنوي عند مستوي معنوية 1% و ** تشير إلى تأثير معنوي عند مستوي معنوية 5% وأخيراً * تشير إلى تأثير معنوي عند مستوي معنوية 10%.

بلغت قيم معامل التحديد الكلي 0.032 تقريباً، ويشير ذلك إلى قدرة النموذج على تفسير3.2% من التغيرات في المتغير التابع والباقي يرجع لعوامل أخرى خارج النموذج والخطاء العشوائي، ويشير اختبار Wald chi2 لمعنوية النموذج ككل حيث بلغت المعنوية المقدرة 0.003 وهي أقل من مستوي المعنوية المقبول 1%، وبالنسبة لمعنوية المتغيرات المفسرة كل على حدي، تشير النتائج إلى ما يلي:

- ثبوت معنوية المعامل المقدر للمتغير اتفاقية التجارة الحرة (SIGNATURE) البالغ 0.014 وهو تأثير عكسي معنوي عند مستوي (5%) حيث بلغت قيمة المعنوية المقدرة 0.029 وهي أقل من مستوي المعنوية المذكور.
- وفيما يخص المتغيرات الحاكمة ثبتت معنوية تأثير إيجابي للميزان التجاري على المتغير التابع حيث بلغ المعامل المقدر 0.002، وهو تأثير معنوي عند مستوي (5%) حيث المعنوية المقدرة 0.015 وهي أقل من المستوي المذكور، بينما لم تثبت معنوية تأثير كل من معدل التضخم، الاستثمارات المنفذة والإنفاق الحكومي عند أي من مستويات المعنوية المقبولة (1%، 5%، 10%) على المتغير التابع.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

جدول (11): ملخص نتائج اختبار الفرض الرابع وفقاً لنموذج التأثير العشوائي باستخدام بيانات مبطئة

المتغير	المعامل	الخطاء المعيارى	قيمة Z	المعنوية	التأثير
SIGNATURE	−0.010	0.006	−1.730	0.083*	يوجد تأثير معنوي سلبي
PCPIPCH	0.000	0.000	−1.080	0.281	لا يوجد تأثير معنوي
BCA_NGDPD	0.001	0.001	0.890	0.371	لا يوجد تأثير معنوي
NID_NGDP	−0.001	0.001	−2.090	0.037**	يوجد تأثير معنوي سلبي
GGX_NGDP	0.000	0.001	−0.400	0.690	لا يوجد تأثير معنوي
C	0.116	0.028	4.080	0.000	–
المتغير التابع				**ToTS**	
لكل دولة منفرد within R-squared معامل التحديد				0.0723	
بين الدولR-squaredمعامل التحديد				0.0029	
الكليR-squaredمعامل التحديد				0.0082	
قيمة إحصاء اختبار كاي تربيع Wald Chi^2				18.12	
قيمة معنوية اختبار كاي تربيع Wald Chi^2				***0.0028	
عدد المشاهدات Observations				277	
عدد الدول				**40**	

حيث تشير *** إلى تأثير معنوي عند مستوي معنوية 1% و ** تشير إلى تأثير معنوي عند مستوي معنوية 5% وأخيراً * تشير إلى تأثير معنوي عند مستوي معنوية 10%.

بلغت قيم معامل التحديد الكلي 0.121 تقريباً، ويشير ذلك إلى قدرة النموذج على تفسير 12.1% من التغيرات في المتغير التابع والباقي يرجع لعوامل أخرى خارج النموذج والخطاء العشوائي، وبالنسبة لمعنوية المتغيرات المفسرة كل على حدي، تشير النتائج إلى ما يلي:

- ثبوت معنوية المعامل المقدر للمتغير اتفاقية التجارة الحرة (SIGNATURE) البالغ 0.010 وهو تأثير عكسي معنوي عند مستوي (10%) حيث بلغت قيمة المعنوية المقدرة 0.083 وهي أقل من مستوي المعنوية المذكور.
- وفيما يخص المتغيرات الحاكمة ثبتت معنوية تأثير سلبي للاستثمارات المنفذة على المتغير التابع حيث بلغ المعامل المقدر 0.001، وهو تأثير معنوي عند مستوي (5%) حيث المعنوية المقدرة 0.037 وهي أقل من المستوي المذكور، بينما لم تثبت معنوية تأثير كل من معدل التضخم، الميزان الجاري والإنفاق الحكومي عند أي من مستويات المعنوية المقبولة (1%، 5%، 10%) على المتغير التابع.

وفي ضوء البيانات المتاحة والنتائج لا يمكن قبول الفرض العدم الرابع "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاتفاقية التجارة الحرة الأفريقية على حجم التبادل التجاري بين مصر والدول الأفريقية."، ويقبل الفرض البديل حيث أتضح وجود تأثير سلبي للاتفاقية على حجم التبادل التجاري بين مصر والدول الأفريقية.

سادساً: اختبار الفرض الخامس:

قام الباحثون بتطبيق اختبار الانحدار المتعدد المجتمع، ووفقاً لنموذج التأثير العشوائي ونموذج التأثير الثابت، وبالمقارنة بينهم أتضح أن نموذج التأثير الثابت هو النموذج الأنسب، كذلك قام الباحثون أيضاً باختبار الفرض باستخدام بيانات مبطئة، وأشارت الاختبارات الإحصائية أن نموذج التأثير الثابت هو النموذج الأنسب لاختبار النموذج، وفيما يلي نتائج اختبار الفرض الخامس:

جدول (12): ملخص نتائج اختبار الفرض الخامس وفقاً لنموذج التأثير العشوائي

المتغير	المعامل	الخطاء المعياري	قيمة Z	المعنوية	التأثير
SIGNATURE	0.022	0.018	1.200	0.228	لا يوجد تأثير معنوي
PCPIPCH	0.001	0.000	1.160	0.248	لا يوجد تأثير معنوي
BCA_NGDPD	−0.005	0.002	−2.900	0.004***	يوجد تأثير معنوي سلبي
NID_NGDP	0.001	0.002	0.820	0.412	لا يوجد تأثير معنوي
GGX_NGDP	0.000	0.002	−0.150	0.884	لا يوجد تأثير معنوي
C	−0.041	0.063	−0.650	0.516	–
المتغير التابع				**NetS**	
لكل دولة منفرد within R-squared معامل التحديد				0.0806	
بين الدولR-squared معامل التحديد				0.0001	
الكليR-squared معامل التحديد				0.0228	
قيمة إحصاء اختبار كاي تربيع $Wald\ Chi^2$				16.78	
قيمة معنوية اختبار كاي تربيع $Wald\ Chi^2$				***0.0049	
عدد المشاهدات Observations				277	
عدد الدول				**40**	

حيث تشير *** إلى تأثير معنوي عند مستوي معنوية 1% و ** تشير إلى تأثير معنوي عند مستوي معنوية 5% وأخيراً * تشير إلى تأثير معنوي عند مستوي معنوية 10%.

بلغت قيم معامل التحديد الكلي 0.0228 تقريباً، ويشير ذلك إلى قدرة النموذج على تفسير2.3% من التغيرات في المتغير التابع والباقي يرجع لعوامل أخرى خارج النموذج والخطاء العشوائي، واتضح من اختبار Wald chi2 معنوية النموذج ككل حيث بلغت المعنوية 0.0049 وهي أقل من مستوي المعنوية المقبول 1%، وبالنسبة لمعنوية المتغيرات المفسرة كل على حدي، تشير النتائج إلى ما يلي:

- عدم ثبوت معنوية المعامل المقدر للمتغير اتفاقية التجارة الحرة (SIGNATURE) البالغ 0.022 عند مستويات معنوية المقبولة (1%، 5%، 10%) حيث قيمة المعنوية بلغت 0.228 وهي أكبر من مستوي المعنوية المذكور، مما يعني انه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للمتغير المذكور على المتغير التابع.
- وفيما يخص المتغيرات الحاكمة ثبتت معنوية تأثير سلبي للميزان التجاري على المتغير التابع حيث بلغت المعامل 0.005، وهو تأثير معنوي عند مستويات (1%)، بينما لم تثبت معنوية تأثير كل من معدل التضخم، الاستثمارات المنفذة والإنفاق الحكومي عند أي من مستويات المعنوية المقبولة (1%، 5%، 10%).

جدول (13): ملخص نتائج اختبار الفرض الخامس وفقاً لنموذج التأثير الثابت باستخدام بيانات مبطئة

المتغير	المعامل	الخطاء المعياري	قيمة T	المعنوية	التأثير
SIGNATURE	0.024	0.017	1.380	0.168	لا يوجد تأثير معنوي
PCPIPCH	0.000	0.001	0.830	0.405	لا يوجد تأثير معنوي
BCA_NGDPD	−0.003	0.002	−1.240	0.216	لا يوجد تأثير معنوي
NID_NGDP	0.005	0.002	2.420	0.016**	يوجد تأثير معنوي إيجابي
GGX_NGDP	0.003	0.003	0.920	0.357	لا يوجد تأثير معنوي
C	−0.187	0.067	−2.780	0.006	−
المتغير التابع				**NetS**	
لكل دولة منفرد within R-squared معامل التحديد				0.1099	
بين الدولR-squared معامل التحديد				0.0654	
الكليR-squared معامل التحديد				0.0000	
قيمة إحصاء اختبار F				5.73	
قيمة معنوية اختبار F				***0.0001	
عدد المشاهدات Observations				277	
عدد الدول				**40**	

حيث تشير *** إلى تأثير معنوي عند مستوي معنوية 1% و ** تشير إلى تأثير معنوي عند مستوي معنوية 5% وأخيراً * تشير إلى تأثير معنوي عند مستوي معنوية 10%.

بلغت قيم معامل التحديد الكلي 0.0228 تقريباً، ويشير ذلك إلى قدرة النموذج على تفسير2.3% من التغيرات في المتغير التابع والباقي يرجع لعوامل أخرى خارج النموذج والخطاء العشوائي، واتضح من اختبار Wald chi2 معنوية النموذج ككل حيث بلغت المعنوية 0.0049 وهي أقل من مستوي المعنوية المقبول 1%، وبالنسبة لمعنوية المتغيرات المفسرة كل على حدي، تشير النتائج إلى ما يلي:

- عدم ثبوت معنوية المعامل المقدر للمتغير اتفاقية التجارة الحرة (SIGNATURE) البالغ 0.022 عند مستويات معنوية المقبولة (1%، 5%، 10%) حيث قيمة المعنوية بلغت 0.228 وهي أكبر من مستوي المعنوية المذكور، مما يعني انه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للمتغير المذكور على المتغير التابع.
- وفيما يخص المتغيرات الحاكمة ثبتت معنوية تأثير إيجابي للاستثمارات المنفذة على المتغير التابع حيث بلغت المعامل 0.005، وهو تأثير معنوي عند مستويات (5%)، بينما لم تثبت معنوية تأثير كل من معدل التضخم، والميزان الجاري والإنفاق الحكومي عند أي من مستويات المعنوية المقبولة (1%، 5%، 10%).

وفي ضوء البيانات المتاحة والنتائج يمكن قبول الفرض العدم الخامس" لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاتفاقية التجارة الحرة الأفريقية على الميزان التجاري بين مصر والدول الأفريقية".

سابعاً ملخص نتائج تحليل البيانات واختبار الفروض:

في ضوء المشكلة البحثية قام الباحثون بالاعتماد على نماذج تحليل الانحدار للبيانات الجدولية Panel Data Regression Models حيث تتميز هذه النماذج بقدرتها على الجمع بين السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية مما يتوافق مع طبيعة عينة الدراسة، ويمكن تقدير هذه النماذج وفقاً لثلاثة أساليب، الأسلوب المجمع أو الأثر المجمع Common Effect الأثر العشوائي Random Effect والأثر الثابت Fixed Effect ويتم تقدير نموذج الأثر المجمع أولاً ومن ثم تتم المفاضلة بينه ونموذج الأثر العشوائي باستخدام اختبار LM وإذا كان الاختبار غير معنوي يمكن استخدام نموذج الأثر المجمع، أما في حاله أن الاختبار معنوي يتم تقدير نموذج الأثر العشوائي ومن ثم يتم

القيام باختبار Hausman فإذا كان الاختبار غير معنوي يتم الاعتماد على نتائج نموذج الأثر العشوائي أما أذا كان الاختبار معنوي يتم تقدير نموذج الأثر الثابت والاعتماد عليه لاختبار الفروض.

ومن خلال اختبار الفروض توصل الباحثون للنتائج التالية:

- يمكن قبول الفرض العدم الأول " الفرض الأول: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاتفاقية التجارة الحرة الأفريقية على التنمية الاقتصادية للدول الأفريقية.
- لا يمكن قبول الفرض العدم الثاني " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاتفاقية التجارة الحرة الأفريقية على التنمية الاجتماعية للدول الأفريقية"، ويقبل الفرض البديل حيث اتضح وجود تأثير إيجابي على معدل البطالة مما يعني أن الاتفاقية كان لها تأثير سلبي على معدل التنمية الاجتماعية.
- لا يمكن قبول الفرض العدم الثالث " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاتفاقية التجارة الحرة الأفريقية على التنمية البيئية للدول الأفريقية."، ويقبل الفرض البديل حيث يوجد تأثير إيجابي سلبي على معدلات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون مما يعني أن الاتفاقية لها تأثير إيجابي على التنمية البيئية للدول الأفريقية.

الخلاصة

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى تأثير اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية على تحقيق إبعاد التنمية الشاملة والمستدامة في مصر والدول الأفريقية حيث تقوم هذه الدراسة على المقارنة بين النتائج التي تم التوصل إليها فيما بين اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية وبين معايير التنمية المستدامة للوصول إلى أفضل آليات تحقيق التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية والتي لم تتناولها الدراسات السابقة من خلال تحليل البيانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئة التي تمكن الباحثون الحصول عليها من مصادرها المعتمدة محلياً وعالمياً. فقد اتبع الباحثون المنهج الوصفي الاستنباطي، حيث قام الباحثون باستخدام أساليب الإحصاء الوصفية لوصف خصائص مجتمع البحث والظاهرة البحثية والعلاقة بين المتغيرات بعضها البعض (الخطيب 2015)، ومن ثم تبني المنهج الاستنباطي من اجل تفسير سلوك الظاهرة محل البحث وذلك من خلال التحقق من فروض الدراسة باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي والإحصاء التحليلية و**فى ضوء نتائج الدراسة التطبيقية قام الباحثون بصياغة مجموعة من التوصيات وآليات التطبيق التي تتيح المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة لمصر من خلال تطبيقها:**

أولاً: التوصيات:

1. تبني إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يشارك في بنائها وإعدادها كل الجهات والمؤسسات وأفراد المجتمع المعنيين بالتنمية المستدامة والمتأثرين بنواتجها على المدى القصير والبعيد.
2. استهلاك الموارد باعتدال وكفاءة ومراعاة الأسعار الأفضل للموارد، والاستخدام الأكثر كفاءة للموارد، والأطر الزمنية لاستبدال الموارد غير المتجددة بموارد بديلة، والاستخدامات البديلة المحتملة للموارد.
3. عدم استهلاك الموارد المتجددة بوتيرة أسرع من قدرتها على التجدد أو بطريقة يمكن أن تؤذي البشر أو النظم الداعمة للحياة على الأرض وخاصة تلك التي ليس لها بدائل.
4. يتعين تعزيز دور المجتمع المدني على كافة المستويات وذلك بتمكين الجميع من الوصول إلى المعلومات البيئية، ومن المشاركة الموسعة في صنع القرارات البيئية، إلى جانب الحكم بالعدل في القضايا البيئية. ولذا يتعين على

الحكومات أن تهيئ الظروف التي تيسر على جميع قطاعات المجتمع أن تعرب عن رأيها وأن تؤدي دوراً في تهيئة مصير مستدام فعالاً.

5. إن العلم هو القاعدة التي تقوم عليها صناعة القرارات، الأمر الذي يستوجب تكثيف البحوث، والتوسع في إشراك الأوساط العلمية وزيادة التعاون العلمي في معالجة القضايا البيئية الناشئة، إلى جانب تطوير سبل التواصل بين الأوساط العلمية وصناع القرارات وغيرهم من أصحاب الشأن.
6. التوسع في مجال الاعتماد على الطاقة النظيفة المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقة الرياح.
7. التركيز على التعاون الاقتصادي مع الدول المحورية بالقارة مثل جنوب وأفريقيا والسنغال والسودان، بتفعيل اللجان التجارية بين مصر وهذه الدول لتكون طريق لزيادة حركة التجارة البينية وحيث إن كل منها عضواً بأحد التكتلات الاقتصادية الأفريقية مما يسهل دخول المنتجات المصرية إلى دول هذه التكتلات، والاستفادة من توافر المواد الخام لمصر بأسعار أفضل من العالمية.
8. المحافظة على الأراضي الزراعية وضمان استدامة استغلالها. ونشر الوعي البيئي والصناعات الصديقة للبيئة ومحاربة التصحر وهدر المياه وغيرها من الموارد الطبيعية.

ثانياً: الآليات المقترحة لتفعيل التنمية المستدامة أثناء تطبيق اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية

رغم تنامي العلاقات المصرية الإفريقية على مدار السنوات الماضية، إلا أن هناك العديد من العقبات تعرقل انعكاس ذلك على حجم التبادل التجاري والاستثمارات بين الجانبين، رغم نجاح بعض الدول في تعزيز حضورها الاقتصادي بالقارة السمراء، من خلال تحقيق مبادلات تجارية تتخطى التريليون دولار فإن هناك ضرورة لمزيد من الاهتمام الحكومي بدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، والتوسع في الأنشطة والفعاليات التجارية، وإعادة بناء شخصية المنتج المصري داخل العمق الإفريقي، حيث يوجد عقبات مثل ارتفاع تكاليف الشحن، وأسعار المراكز اللوجيستية المخصصة لتخزين البضائع، وكذلك صعوبة النقل الداخلي بسبب عدم وجود طرق مباشرة للنقل وعدم وجود شركة للتأمين على الصادرات.

أولاً: آليات مقترحة بالقطاع الزراعي

1. أهمية التحرك المؤسسي للحكومة والقطاع الخاص المصري لتعظيم الاستثمار في القطاع الزراعي بالدول الإفريقية وتشجيعهم من خلال حوافز للمستثمرين، تحقيقا لإعادة توزيع السلع الزراعية بين كافة الدول الإفريقية لسد فجوة نقص الغذاء.
2. وضع آلية لتطوير الصادرات الغذائية البينية مع توحيد معايير سلامة الغذاء وتعزيز دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، مما يساعد على تبادل الخبرات المتراكمة في تحديث طرق الإنتاج الأنظف التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة من أجل تطوير سلاسل القيمة الأفريقية الاستراتيجية.
3. زيادة الوعي بمركز ضمان الجودة الإفريقي AQAC التابع للبنك الأفريقي للاستيراد والتصدير للمنتجات الزراعية كمركز إقليمي في جميع أنحاء القارة وإنشاء مركز رئيسي له في القاهرة.
4. تشجيع الصفقات المتكافئة بين الشركات الأفريقية للتغلب على نقص العملات الأجنبية في معظم البلدان الإفريقية.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

5. تعزيز الزراعة المستدامة بمعنى الاستخدام المستديم والجيد للموارد الزراعية بإنشاء برنامج الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية الزراعية وكيفية الاستفادة من وحدتي الأرض والمياه وتحقيق الاستغلال الأمثل لهما بدون أي إهدار.
6. يتم تطبيق العديد من السياسات الإصلاحية بالقطاع الزراعي في مصر والتي يمكن أن تستهدف الاستفادة من التكنولوجيا لزيادة الإنتاج والاستخدام الفعال للموارد المائية، بالإضافة إلى وجود الاستراتيجية الوطنية للحد من آثار تغير المناخ ومخاطر الكوارث والتي تعد إطار عام يتشارك به العديد من القطاعات التي تستهدف في معظمها وضع أسس سليمة لإدارة التربة، والأراضي الصالحة للزراعة، وتحسين نوعيات الأسمدة والبذور المستخدمة، تضع تلك الاستراتيجيات نصب عينيها معالجة المشاكل طويلة الأمد المرتبطة بندرة المياه والنمو السكاني السريع وتغير المناخ وتحسين إنتاجية المحاصيل الزراعية، وتعزيز القدرة على التكيف ومواجهة تحدي ندرة المياه وتغير المناخ وخلل سلاسل التوريد والعديد من التحديات الأخرى.

ثانياً: آليات مقترحة خاصة بالبنية التحتية

1. إنشاء خطوط ملاحية أفريقية تتبناها دول القارة والاستثمار في شبكة الطرق والسكك الحديدية العابرة للحدود لربط القارة في 4 اتجاهات.
2. توحيد المعايير الجمركية وتخفيف الجمارك كنواة لإنشاء اتحاد جمركي موحد بين الدول الأفريقية.
3. التحرك المؤسسي للحكومة والقطاع الخاص للدخول للسوق الأفريقي للاستفادة من الخبرات المصرية في قطاع البنية التحتية والطاقة والكهرباء.
4. أهمية تأسيس اتحاد لمنظمات الأعمال المصري الأفريقي تعزيزا للتواصل بين منظمات الأعمال في دول القارة
5. الإسراع في بدء تفعيل اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية بهدف منع الازدواج الضريبي وتسهيلا واختصارا لإجراءات عبور البضائع للحدود.
6. إنشاء قاعدة معلوماتية متكاملة تتناسب مع متطلبات مجتمع الأعمال في الدول الأفريقية اعتماداً على الرقمنة لاختصار كل خطوات العمليات اللوجيستية والتجارية.
7. فتح فروع للبنوك المصرية بالقارة الأفريقية وزيادة الشق الإنمائي في تلك البنوك والتأكيد على وجود مكون أخضر في المشروعات تسهيلا لعمليات التمويل مع العمل على إنشاء شركات معنية بضمان مخاطر.

ثالثاً: آليات مقترحة خاصة بالصادرات والاستثمار

- ما ينقص مصر لإقامة علاقات اقتصادية أشمل مع إفريقيا، هو رأس المال دائما الذي دائما ما يتخوف من التجارب الجديدة ويحتاج لدعم حكومي واسع، "لدينا أيضا نفس الأمراض القديمة في قروض القطاع الخاص للخارج، لا يوجد أيضا استثمار دولي كبير، لا توجد أسس تجارة دولية في المنهجية المصرية للقطاع الخاص."
- كما "تحتاج مصر مزيدا من الاهتمام الحكومي بدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، للتوسع في الأنشطة والفعاليات التجارية الأفريقية، وإعادة بناء شخصية المنتج المصري داخل العمق الإفريقي.
- لغة الحوار في مجتمع المال والأعمال الإفريقي لا بد أن تختلف في لغة صادر ووارد وليس صادر فقط حتى تستطيع أن تعمق وتبني منهجية أكثر تعاونية.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

- زيادة البنوك الحكومية والخاصة بالقارة السمراء، وتفعيل دور شركة ضمان الصادرات في تغطية المخاطر التي تواجه الصادرات المصرية في التجارة مع دول القارة الأفريقية، وكذلك تنشيط دور بنك تنمية الصادرات في توفير التمويل اللازم للصادرات المصرية إلى دول القارة، علاوة على تبادل العلاقات المصرفية المباشرة عن طريق مكاتب تمثيل للبنوك المصرية في الدول الأفريقية أو إنشاء فروع لها مثل بنك القاهرة في كمبالا.

المراجع

محمد سالمان محمد سالمان طايع. (1998). الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية. القاهرة. كلية السياسة والاقتصاد.

خديجة محمد الأعسر. (2001). القدرة التنافسية للصادرات المصرية لأهم السلع الزراعية وتحديات القرن الواحد والعشرين. معهد التخطيط القومي ـ القاهرة

خليل حسين. (2010). المنظمات القارية والإقليمية بيروت: دار المنهل اللبناني، ص.ص .305 .: 307.

سيكاران، أوما (2010)، طرق البحث في الإدارة مدخل لبناء المهارات البحثية، الرياض، دار المريخ للنشر.

غراب، م. ف. م.، ومحمد رضا على العدل. (2007 .(تطوير دور المنظمات الاقتصادية الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية) / رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عين شمس/ معهد الدراسات والبحوث البيئية /اقتصاد وقانون،

العيساوي، عبد الكريم جابر شنجار. (2007). التكتلات الاقتصادية والتجارية ومناطق التجارة الحرة: الأشكال والدوافع .آراء

عبد الكريم جابر العيساوي (آراء حول الخليج – الإمارات، المجلد/العدد: ع 39، : 2007 الشهر: ديسمبر)

عبد الحميد صديق عبد البر. (2008). أثر انضمام مصر للتكتلات الاقتصادية على الصادرات المصرية، مجلة مصر المعاصرة، ع498، القاهرة، ص86.

السيد عبد العظيم السيد (2014) (مجلة بحوث اقتصادية عربية – مصر المجلد/العدد: مج21 ،ع68,67 .، 2014)

زياد زهو القلوب (مجلة جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2020)

الخطيب، محمود أحمد (2015)، أصول المنهجية العلمية في بحوث العلوم الإدارية مدخل الجدارات، القاهرة، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي بجامعة حلوان.

عصموني خليفة. (2015). التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الأفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الأفريقية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر،

استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر (2030) الأهداف ومؤشرات الأداء، (2015)، مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري.

لمياء محمد المغربي. (2017). التبادل التجاري العربي الأفريقي (الفص والتحديات) دراسة حالة: مصر وتجمع الكوميسا، المجلة العربية للإدارة، مجلد37، القاهرة، ص88.

أسامة عبد التواب. (2020). مصر وفكرة تأسيس السوق الأفريقية المشتركة، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي. القاهرة. ع8.

عائشة عبد الحميد. (2020). دخول منطقة التجارة الحرة الأفريقية حيز التنفيذ وأثره على الجانب السياسي والأمني في، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، الجزائر. مج4، ع8.

محمد، زكريا فضل، (2020). منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: الفرص والتحديات، (مجلة المنتدى الإسلامي، السنة السادسة عشرة، العدد 46). (ص 74–75). القاهرة

بقاش وليد، عطاوة محمد. (2021). منطقة التبادل الحرة القارية الأفريقية، الآليات والهياكل، كتاب جماعي: آفاق التكامل الاقتصادي الأفريقي – الأفريقي في ظل تفعيل منطقة التجارة الحرة الأفريقية. (مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربى). (ص ص 9–10). الجزائر، جامعة سطيف.

ميرون ديميس، ولينكولن أجوكو.(2022). المركز الأفريقي للدراسات الاستراتيجية.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

جيهان عبد السلام عباس. (2021). منطقة التجارة الحرة القارية ومستقبل التكامل الإقليمية في أفريقيا، متابعات أفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض. ع 13.

جابر فرطاقي وعبد الباقي روابح. (2021). أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على التجارة البينية. حالة جماعة التنمية للجنوب الأفريقي سادك، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد التاسع، العدد الثاني. الجزائر، ص 370.

جيهان عبد السلام عباس. (2020). منطقة التجارة الحرة الأفريقية بين الفرص والتحديات. مجلة آفاق أفريقية العدد49، ص91: 93.

هدى صالح النمر. (2020). مجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيلة. تأليف قضايا التخطيط. القاهرة: معهد التخطيط القومي.

هويدا عبد العظيم. (2021). منطقة التجارة الحرة الأفريقية. مصر: مركز المعلومات واتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري.

مجموعة التنمية الأفريقية. (2022). دعم مقاومة التغير المناخي والانتقال العاجل للطاقة في أفريقيا. أبوجا: الآفاق الاقتصادية الأفريقية.

مفاوضات الاستثمار لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: مذكرة عن المفاهيم، الاتحاد الأفريقي، 2020. (عبد العظيم، 2021)

http://uoajournal.com/index.php/maarif/article/view/175

Norgaard, R.B. (1992). Sustainability and the economics of assuring assets for future generations. Paper No.832 (Asian Regional Office: World Bank, January 1992),

Alba Demneri Kruja2013 Sustainable Economic Development, a Necessity of the 21st Century Epoka University Mediterranean Journal of Social Sciences 4(10) · October with 4,889 Reads DOI: 10.5901/mjss.2013.v4n10p93

2010 Thierry Verdier Regional Integration, Fragility and Institution Building: An Analytical Framework Applied to the African Context Verdier, Thierry,PY -,SP - ,T1,JO - European University Institute, RSCAS ,ER -pp17-18.

"United Nations. Economic Commission for Africa; United Nations. Economic and Social Council (2003). Economic Report on Africa 2003: Accelerating the Pace of Development. Addis Ababa:. © UN. ECA, https://hdl.handle.net/10855/15505".

Harris, Jonathan. (2001). Basic Principles of Sustainable Development. Working Paper No.4, (Medford: Tufts university, June2000, pp7-8.

O'Kennedy, J. N. (2010). A sustainability strategy development tool for manufacturing enterprisespp11.

Allen, C., & Clouth, S. (2012). Green economy, green growth, and low-carbon development – history, definitions and a guide to recent publications. UNDESA: A guidebook to the Green Economy,Retreived from https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/GE%20Guidebook.

Sibanda, M. (2019). Boosting business competitiveness in Africa with IP and innovation. WIPO MAGAZINE, (5), 8–15. https://search.informit.org/doi/10.3316/agispt.20191105019393

Schmieg, Evita (2020) : The African Continental Free Trade Area: Perspectives for Africa, policy choices for Europe, SWP Comment, No. 10/2020, Stiftung Wissenschaft und Politik (SWP), Berlin, https://doi.org/10.18449/2020C10

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

United Nations. (2021).Conference on Trade and Development. Implications of the African Continental Free Trade Area for Trade and Biodiversity: Policy and Regulatory Recommendations. Geneva,

"African Continental Free Trade Area -Questions and Answers," European Commission, March 16, 2020.

Philomena Apiko, Sean Woolfrey, and Bruce Byiers, "The promise of the African Continental Free Trade Area (AfCFTA)," ecpdm, December 2020.

doi:10.1017/S002185532300030X

word Bank Group, the African Continental Free Trade Area, Washington, 2020.

The African Continental Free Trade Area, the world bank, 27 July-(1) access 21 September.

African Continental Free Trade Area -Questions and Answers," European Commission, March 16, 2020.

PROPOSED MECHANISMS TO ACHIEVE SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN EGYPT THROUGH IMPLEMENTATION OF THE AFRICAN FREE TRADE AGREEMENT

Swilam A. S. Afifi [(1)]; Tamer A. Rady [(2)]; Magdy Allam [(3)].

1) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University 3) Global Environment Facility (GEF) Consultant

ABSTRACT

The study aimed to identify the extent to which the latest African free trade agreement has contributed to achieving development at the level of African countries in general and the Arab Republic of Egypt in particular through the three dimensions of development (economic, social and environmental dimensions). By identifying four main objectives, the first objective: the concept of economic integration and its motives, then finally the good basic pillar necessary to achieve economic success in the African continent and the Arab Republic of Egypt, the second objective is to clarify the stages of establishing and the mechanism for establishing an African free trade area, then a strategic role for the agreement in achieving appropriate economic and environmental integration in Africa and Egypt in particular, the third objective is the most important tasks facing the activation of the African free trade area, the fourth objective is to verify the impact on economic development and African collective action and the interaction of trade with the Arab Republic of Egypt. The creative study includes 40 African countries from the Sub-Saharan Atlas, the technical representative as it includes approximately 80% of the study community, and the sample was determined considering the availability of the necessary data (Osama Abdel Tawab. (2020) and relies on both the International Monetary Fund and the World Bank data specific to the country, in addition to adopting the data of the Central Agency for Public Monetary Fund and Statistics in the data of inter-trade between Egypt. The study reached, regarding the time period, the researcher relied on the period from 2016 to 2022 in light of the latest data published on the regions. The Light team's research

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

contributed to relying on telescopic data regression analysis models, as these correlations were distinguished together between the cross-sectional time series, which contributed to the difference in the study, and it reached the absence of a clear impact in the statistical results of the African Free Trade Agreement on African economic development and there is no significant impact on the exchange of trade data between the Arab Republic of Egypt, while there is a statistically significant impact on both German-European social and environmental development as well as on trade exchange, including the Arab Republic of Egypt. Specialized in this field, the specialized study determines its climate so that member states can begin to maximize the economic and developmental benefits of trade in the Federal Free Trade Area, establish a regulatory structure for free trade independently from the point of view of the private commercial sector (European Business Council), follow an Egyptian production plan according to the needs of commercial countries for specialized products that can provide these countries that are not working to compete with their foreign counterparts and produce them specifically for export to the countries of the African continent., provide an appropriate investment climate to form a real partnership between countries, including and between other African countries, through economic participation in all regions and human structures and its maintenance and implementation. And encourage cooperation between African countries to provide funding to achieve comprehensive development and sustainability in Egypt.

Keywords: Macroeconomic integration, European Free Trade Agreement, Comprehensive development.